استدراكات الحافظ ابن حجر الحديثية في كتابه الأمالي المطلقة من المجلس (٧١) إلى نهاية المجلس (١٠٠) جمعًا ودراسة

إعداد:

د. ساعد سعيد الصاعدي

أستاذ علوم الحديث المساعد

قسم الدراسات الإسلامية

كلية العلوم والآداب – جامعة الباحة

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث:

حوى البحث (١٧) استدراكًا حديثيًا للحافظ ابن حجر على عدد من العلماء، وكان منهج الباحث فيه استقرائيا تحليليا، جمع مادته من أول المجلس (٧١) حتى آخر المجلس (١٠٠) من كتاب الأمالي المطلقة، فيورد كلام ابن حجر، ثم موضوع الاستدراك، ثم الدراسة، المنتهية ببيان الصواب في المسألة، وقد جاء البحث في مقدمة، تناول فيها سبب الدراسة، وأهميتها، وحدودها، وفصلين: في الأول، ثلاثة مباحث: مفهوم الاستدراك، وترجمة موجزة لابن حجر، وتعريف مختصر بـ "الأمالي المطلقة، والفصل الثاني، وفيه تسعة مباحث: وهي ما يتعلق

بقضايا تفرد الراوي، وتعيينه، والحكم عليه، وروايته للحديث من وجهين، وضبط الأسماء، والسقط في السند، ورواية الحديث بالمعنى، وترجيح رواية على أخرى، والحكم على الحديث، ثم خاتمة البحث والفهارس. ومما جاء في الخاتمة: كتاب الأمالي المطلقة مليء بأنواع علوم الحديث التطبيقية، وأن ابن حجر ظهر صواب استدراكه في (١٦) موضعًا، بينما ترجح قول غيره في موضعٍ واحد، سعة اطّلاع الحافظ ابن حجر، وتمكنه من علوم الحديث، رواية ودراية، ويوصي الباحث بتتبع بقية استدراكات ابن حجر من كتاب الأمالي المطلقة، مما لم يقع في حدود البحث، ومن بقية كتبه الأخرى، خصوصًا الأمالي والتخاريج.

الكلمات المفتاحية: استدراكات– ابن حجر–حديث–الأمالي–المطلقة.

Al-Hafiz Ibn Hajar's Hadith Commentaries in his book Al-Amali Al-Mutlaqah from the Majlis (71) to the end of the Majlis (100), Collective Study

Abstract:

The research contains (17) recent commentaries by Al-Hafiz Ibn Hajar on a number of scholars. The researcher employed the inductive analytical method. The research studies from the beginning of the Majlis (71) to the end of the Majlis (100) in Al-Amali Al-Mutlaqah book, mentioning the words of Ibn Hajar, then the topic of commentary, then the study, which ended by clarifying what is right

The research consisted of an introduction that handled the reason for the study, its importance, and its limits, and two chapters: The first chapter consists of three topics, the concept of awareness, a brief biography of Ibn Hajar, and a brief definition of "Al-Amali Al-Mutlaqah." The second chapter handled nine topics, which are related to issues of the narrator's uniqueness, judging him, his narration of the hadith from two sides, correcting the names, the absence of narrator within the chain of narration, the narration of the hadith with the meaning, the weighting of one narration over another and the judgment on the hadith. The research concluded with the conclusion and bibliographies. The study revealed that Al-Amali Al-Mutlaqah is full of many types of applied Hadiths, and that Ibn Hajar was correct in his comments in (16) places, while others' sayings were correct in another places. The research showed Al-Hafiz Ibn Hajar's vast knowledge and his mastery of hadith terminology. The researcher recommends tracing the rest of Ibn Hajar's commentaries from the Book of Al-Amali Al-Mutlaqah, which did not fall within the limits of research, and from the rest of his other books, especially Amali and Al-Takhrij

Key words: Commentaries - Ibn Hajar - Hadith – Al-Amali - Al-Mutlaqah.

المقدمة:

الحمد لله الذي يحكم، ولا معقب لحكمه، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله محمد، الهادي إلى سبيل ربه، على محجة بيضاء، لا يستدرك عليها أحد، من إنس، ولا جان، وعلى آله وصحبه، الذين تعاقبوا على نهجه وسنته، ما بقي الليل والنهار.

أما بعد:

فإن من أنفع العبادات، وأجلها ما عليه يتوقف صحتها وفسادها، وكمالها، ونقصانها، ألا وهو العلم، الذي أخذ الله الميثاق من أهله على بيانه، وعدم كتمانه، والعالم المجتهد، مأجور على كل الأحوال، إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر، وعلى من يأتي بعده، ممن اطلع على خطأ، أن يبينه، نصيحة لله ولرسوله وللمسلمين، مع التزام الأدب مع من سبق من علماء الإسلام، والترحم عليهم، وقد نهج هذا النهج علماء الحديث وغيرهم، فألفوا في ذلك كتبًا، يتعقبون غيرهم، ويستدركون ما وقع منهم من خطأ ووَهْم.

سبب اختيار البحث:

قد كنت أثناء قراءتي لكتاب الحافظ ابن حجر "الأمالي المطلقة" أجد استدراكات، وتعقبات له على من سبقه من علماء الحديث، مما يتعلق بالحديث، سندًا، ومتنًا، وأن من استدرك عليهم علماء، أجِّلاء، حفاظ، أصحاب مصنفات، أكثرها موجود، ومتداول بين طلاب العلم، فأحببت أن أجمع هذه الاستدراكات، وأدرسها؛ لأتبين وجه الصواب فيها.

أهمية البحث:

لما كان الأمر متعلقًا بحديث رسول الله ﷺ، وتنقيحه، والنصح له؛ اكتسب هذا البحث أهمية كبرى، وزاده أهمية أن كان المستدرِك أحد جهابذة الحديث

وحفاظهم، وصاحب استقراء تام، ألا وهو الحافظ ابن حجر -رحمه الله -تعالى، والمستدرَك عليه: عدد من الأئمة الحفاظ، أصحاب مصنفات.

حدود البحث:

ولما كانت هذه الاستدراكات كثيرة، لا يحتملها مثل هذا البحث اقتصرت، وجعلت حدوده في ثلاثين مجلسًا من مجالس "الأمالي المطلقة" -من القدر المطبوع[١]- من أول المجلس (٧١) حتى آخر المجلس (١٠٠)، وسميته: "استدراكات الحافظ ابن حجر الحديثية في كتابه الأمالي المطلقة من المجلس (٧١) إلى نهاية المجلس (١٠٠): جمعًا ودراسة".

الدراسات السابقة:

لم أجد مَن سبقني في جمع ما استدركه ابن حجر في هذا الكتاب ودراسته، -حسب علمي.

منهج البحث:

منهجي في البحث استقرائي تحليلي، ويمكن تلخيصه في النقاط التالية:

١- قمت بقراءة الجزء المحدد للبحث من كتاب الأمالي المطلقة لابن حجر، من أول المجلس (٧١) حتى نهاية المجلس (١٠٠)، وهو ضمن القدر المطبوع من الكتاب، بتحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي[٢].

٢- استخرجت من كلام الحافظ استدراكاته الحديثية على العلماء قبله.

٣- رقمت الاستدراكات، وجعلت لها رقمين: الأول بين قوسين ( )، وهو يشير إلى التسلسل العام، والآخر الخاص بكل مبحث.

---

(١) بتحقيق: حمدي عبد الحميد السلفي، المكتب الإسلامي، ط/١، ١٤١٦هـ. وهو يبتدئ من المجلس (٧١) حتى نهاية المجلس (١٥٠).

(٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "الأمالي المطلقة"، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، (ط١، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤١٦هـ).

٤- رجعت لنسخ الكتاب الخطية[١]، كلما اقتضت الحاجة.

٥- نقلت كلام الحافظ ابن حجر بنصّه، وجعلته بين معكوفتين [ ].

٦- قمت بتوصيف ما استدركه الحافظ تحت عنوان: موضوع الاستدراك.

٧- عزوت الأقوال إلى مصادرها.

٨- قمت بدراسة الاستدراك، متبعًا قواعد المحدثين، مسترشدًا بأقوالهم.

٩- ختمت كل دراسة ببيان وجه الصواب فيها.

١٠- خرَّجت أحاديث الدراسة[٢]، من مصادرها الأصلية، ولم أحرص على ذكر الناقل عنها إلا عند الحاجة

١١- في ترجمة الرواة: ذكرت خلاصة الحكم على الراوي -إلا ما اقتضاه المقام من تفصيل، وإن كان من المختلَف فيه بينت الراجح، مع ذكر المصدر، واخترت عبارة ابن حجر في التقريب، إن كانت تفي بالغرض.

خطة البحث:

وقد قسمت البحث إلى: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس.

أما المقدمة فذكرت فيها سبب اختيار البحث، وأهميته، وحدوده، ومنهجي فيه.

المبحث الأول: مفهوم الاستدراك، وترجمة موجزة لابن حجر، وتعريف مختصر بـ "الأمالي المطلقة".

---

(١) نسخة مكتبة محب الله شاه، مرفوعة على موقع الألوكة، [https://www.alukah.net/library/0/97410/]، ونسخة مكتبة الراشدي السندي، ونسخة دار الكتب المصرية، وكلها عبارة عن مجموع يحوي بعض مجالس الأمالي المطلقة وغيرها. ينظر: فهرس دار الكتب المصرية (١٥٥٤) حديث، وجامع المخطوطات (١٢٠٢٩)، (٥٧٥)، عناية الأخر مشرف الشهري، على برنامج التليجرام.

(٢) لا يدخل في ذلك ما يذكره الحافظ بين معكوفتين مما هو خارج عن موضوع بالبحث.

وهو يحوي ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم "الاستدراك".

المطلب الثاني: ترجمة موجزة لابن حجر.

المطلب الثالث: تعريف مختصر بكتاب "الأمالي المطلقة".

المبحث الثاني: استدراكات الحافظ ابن حجر الحديثية في كتابه الأمالي المطلقة.

وهو يحوي تسعة مطالب:

المطلب الأول: ما يتعلق بتعيين الراوي.

المطلب الثاني: ما يتعلق بضبط اسم الراوي.

المطلب الثالث: ما يتعلق بسقط راوٍ في السند.

المطلب الرابع: ما يتعلق بعدم استحضار الراوي للفظ الحديث.

المطلب الخامس: ما يتعلق برواية الراوي للحديث من وجهين.

المطلب السادس: ما يتعلق بالحكم على الراوي.

المطلب السابع: ما يتعلق بتفرد الراوي.

المطلب الثامن: ما يتعلق بترجيح رواية على أخرى.

المطلب التاسع: ما يتعلق بالحكم على الحديث.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

فهرس المصادر والمراجع.

هذا، وأسأل الله التوفيق والسداد والقبول، وصلى الله، وسلم على نبينا محمد، وآله، وصحبه.

المبحث الأول

مفهوم الاستدراك، وترجمة موجزة لابن حجر وتعريف مختصر بـ "الأمالي المطلقة"

المطلب الأول: مفهوم "الاستدراك":

الاستدراك، طلب الدَّرَك، فالألف، والسين، والتاء للطلب، والدَّرَك له عدة معانيَ، والذي يعنينا منها: الإصلاح، وبه فُسِّر قوله زهير:

تَـدَارَكْتُمَا عَبْسًـا وَذُبْيَـانَ بَعْـدَمَا تَفَـانَوا وَدَقُّـواْ بَيْـنَهُمْ عِطْـرَ مَنْشِـمِ

أي: تلافيتما أمر هاتين القبيلتين بالصلح بعدما تفانوا بالحرب[١].

وفي المعجم الوسيط: استدرك عليه القول: أصلح خطأه[٢].

وقال الجرجاني[٣]: الاستدراك: تعقُّب الكلام برفع ما يوهم ثبوته، وهو معنى قولهم: رفع توهمٍ نشأ من كلام سابق.

قلت: وهذا المعنى مُستعمل عند العلماء فيمن نظر في كلام غيره، فرأى فيه غلطًا، فصوَّبه، أو توهمًا، فدفعه، وممن استعمل لفظ (الاستدراك) لهذا المعنى، من المحدثين وغيرهم:

١- أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي (ت ٣٧٩هـ) في كتابه: "استدراك الغلط الواقع في كتاب العين".

٢- بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤هـ) في كتابه: "الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة".

---

(١) أحمد بن يحيى أبو العباس ثعلب، "شرح شعر زهير بن أبي سُلمى"، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، (ط٣، دمشق، مكتبة هارون الرشيد، ١٤٢٨هـ)، ٢٤.

(٢) إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، "المعجم الوسيط"،(ط١، القاهرة، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة)، مادة: درك.

(٣) علي بن محمد الجرجاني، "التعريفات"، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ)، ٢١.

المطلب الثاني: ترجمة موجزة لابن حجر[١]:

اسمه ونسبه:

أبو الفضل، شهاب الدين، أحمد بن على بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن علي، الشهير بابن حجر الكناني، العسقلاني الأصل، المصري المولد والمنشأ، والدار، والوفاة، الشافعي، الشهير بـ (ابن حجر).

---

(١) انظر مصادر الترجمة:

١-أحمد بن علي بن حجر، "إنباء الغمر بأنباء العمر"، تحقيق: د. حسن حبشي، (مصر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، عام:١٣٨٩هـ)، ١: ٣، ١١٦.

٢-محمد بن محمد بن فهد، "لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ"، (ضمن المجموع الذي ضم ذيول تذكرة الحفاظ للذهبي)،٣٢٦.

٣-محمد بن عبد الرحمن السخاوي، "الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر"، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، (ط١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٩هـ)، ١: ١٠١ وما بعدها؛ ١٤٠ وما بعدها؛ ٢٦٣ وما بعدها؛ ٣١٦ وما بعدها؛ ٢: ٦٥٩؛ ٣: ١٠٦٣.

٤-محمد بن عبد الرحمن السخاوي، "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، (ط١، بيروت، مكتبة الحياة، ١٤٠٠هـ)، ٢: ٣٦.

٥-عبد الحي بن أحمد بن العماد، "شذرات الذهب في أخبار من ذهب"، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، (ط١، بيروت، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ)، ٩: ٣٩٥.

٦-محمد بن علي الشوكاني، "البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع"، (بيروت، دار المعرفة)، ١: ٨٧-٩٢.

٧-خير الدين بن محمود الزركلي، "الأعلام"، (ط١٥، دمشق، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م)، ١: ١٧٨-١٧٩.

٨-شاكر محمود عبد المنعم، "ابن حجر العسقلاني: مصنفاته، ودراسة في منهجه وموارده في كتاب الإصابة"، (ط/١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ).

٩-أحمد بن علي بن حجر، "المجمع المؤسس للمعجم المفهرس"، تحقيق: يوسف مرعشلي، (ط١، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٣هـ).

ميلاده ونشأته:

ولد سنة ٧٧٣ هـ، بمصر، وتوفي والده وهو طفل لم يتجاوز الأربع سنين، فنشأ يتيمًا في كنف أحد أوصيائه، وهو الزكي الخروبي، وأُدخل الكُتَّاب وهو ابن خمس سنين، وحفظ القرآن وهو ابن تسع سنين، ثم حفظ عمدة الأحكام، وألفية الحديث للعراقي، والحاوي الصغير، ومختصر ابن الحاجب، والتنبيه للشيرازي، وألفية ابن مالك، وانصرف في أول أمره إلى العناية بالأدب والتاريخ، فأُولع بالنظم، فقال شعرًا كثيرًا مليحًا، ثم حُبب إليه طلب الحديث، فأقبل عليه بالكلية، وسمع الكثير بمصر وغيرها، ورحل، وانتقى، وحصَّل.

شيوخه:

تتلمذ ابن حجر على يد جماعة من كبار العلماء، وأدرك منهم جماعة كل واحد منهم بحر في علمه، رأس في فنه، منهم التنوخي: إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن، أبو إسحاق (ت ٨٠٠هـ)، وابن الملقن: سراج الدين عمر ابن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري (ت ٨٠٤هـ)، والبُلْقِيني: عمر بن رسلان، أبو حفص الكناني (ت ٨٠٥هـ)، والعراقي: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين أبو الفضل (ت ٨٠٦هـ)، ونور الدين الهيثمي: علي بن أبي بكر بن سليمان، أبو الحسن، الهيثمي (٨٠٧هـ)، ومجد الدين الفيروزآبادي: محمد بن يعقوب بن محمد، أبو طاهر الشيرازي (ت ٨١٧هـ)، وعز الدين، ابن جماعة: محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز، الحموي ثم المصري (ت ٨١٩هـ).

وبالجملة فإن مشايخه كُثر، وقد جمعهم في كتابه (المجمع المؤسس للمعجم المفهرس).

تلاميذه:

من أشهر من تتلمذ على يد الحافظ –مع كثرتهم: العلامة المفسر المحدث إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، والمؤرخ البحاثة ابن تغري بردي: يوسف بن

الأمير سيف الدين تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، والمؤرخ العلامة، ابن قاضي شهبة: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين، ابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، والحافظ ابن فهد: محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني ثم المكيّ الشافعي (المتوفى: ٨٧١هـ)، والعلامة المتفنن الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، والحافظ المؤرخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ).

مصنفاته وآثاره:

صنف الحافظ كتبًا كثيرة –في فنون متعددة – تزيد على المائتين، منها:

١– فتح الباري بشرح صحيح البخاري. قال ابن فهد: "هو أولاها بالتعظيم، وأولها في التقديم".

٢– تهذيب التهذيب.

٣– تقريب التهذيب.

٤– التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير.

٥– نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، وشرحها نزهة النظر.

٦– الأمالي المطلقة، وسأعرف به قريبًا في المبحث الثالث.

وفاته:

توفي الحافظ ليلة السبت، الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة عام (٨٥٢هـ)، على إثر مرضٍ أصابه، رحمه الله رحمة واسعة، ورفع درجته في المهديين.

ثناء العلماء عليه:

قال السخاوي: "فأما ثناء الأئمة عليه فاعلم أنَّ حصر ذلك لا يُستطاع، وهو في مجموعه كلمةُ إجماع"(١).

(١) السخاوي، "الجواهر والدرر"، ١: ٢٦٣.

وقال برهان الدين إبراهيم الأبناسي: "الشيخ، الإمام، العلامة، المحدث، المتقن، المحقِّق، الشيخ، شهاب الدين، أبو الفضل، أحمد،....الشهير بابن حَجَر، نظر في العلوم الشرعية، فأتقن جلَّها، وحلَّ مشكلها، وكشف قناع معضلها، وصَرَف هِمَّته العليَّة إلى أشرفها؛ علم الحديث، وهو أفضلُها..، وانتقى الأسانيد الجِياد".

وقال أبو الفضل الزين عبد الرحيم العراقي: " الشيخ العالمُ، والكامل الفاضل، الإمامُ المحدِّثُ، المفيدُ، المجيدُ، الحافظ، المتقن، الضابط، الثقة المأمون، شهاب الدين، أحمد، أبو الفضل... جمع الرُّواةَ والشُّيوخ، وميَّز بين النَّاسخ والمنسوخ...، وميَّز بين الثِّقات والضعفاء مِنَ الرِّجال، وأفرط بجِدِّه الحثيث، حتى انخرط في سلك أهل الحديث".

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: "شيخ الإسلام، حافظ الأعلام، ناصر السنة، إمام الأئمة، قاضي قضاة الأمة، أبو الفضل".

المطلب الثالث: تعريف مختصر بـ "الأمالي المطلقة"(١):

كتاب الأمالي المطلقة لابن حجر هو كتاب حديثيّ، وتُعرَّف كُتب الأمالي الحديثية، بأنها كتبٌ تَجْمع الأحاديث وما يتبعها، مما يُمليه الشيوخ في مجالس الإملاء(٢).

(١) كَتَبَ في التعريف بكتاب "الأمالي المطلقة للحافظ ابن حجر"، الباحث: محمد بن عبد الله السريع، في بحث له بعنوان: [كتب الأمالي الحديثية: دراسة في المناهج والسمات: "الأمالي المطلقة" لابن حجر نموذجًا] وهو منشور على موقع الألوكة، ولعدم التكرار، ولما فيه من كفاية الغرض، سأنقل منه، مع الإشارة للمصادر التي ذكرها.

(٢) المصدر السابق، وانظر:محمد أبو الليث الخير آبادي، "معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنفين فيه"، (ط١، دار النفائس، ١٤٢٩هـ)،٢٣.

اسم الكتاب:

سمَّاه مؤلفه الحافظ ابن حجر: «الأمالي المطلقة» في موضعين من كتابه «نتائج الأفكار»[١].

وقد أَطلق عليه في موضع: «المجالس المطلقة»[٢]، ولعله من باب الوصف، لا التسمية؛ لأنه أملاه في مجالس[٣].

أهمية الكتاب:

تبرز أهمية كتاب «الأمالي المطلقة» لابن حجر من جهات، منها:

١ – إيراد الحافظ ابن حجر أحاديثه بأسانيدها.

٢ – علو أسانيده. قال السخاوي في وصف أمالي ابن حجر: «ويتحرَّى فيها العلو»[٤]، وقد أعاد ابن حجر حديثًا فيه لأجل ذلك[٥].

٣ – إيراده متابعاتٍ وشواهدَ مسندةً لأحاديث كثيرة، قد لا توجد في كتاب آخر.

٤ – حفظه مروياتٍ مِن كتب في حكم المفقود (مثل: القدر لأبي داود، صحيح ابن السكن، أفراد الدارقطني، غرائب مالك للدارقطني)، كما أنه يُعين في ضبط مروياتٍ كثيرة في كتبٍ موجودة.

٥ – تضمُّنه كلامًا على الأحاديث، فيه أحكام حديثية، وفوائد إسنادية ومتنية عزيزة. قال السخاوي في وصف الأمالي: «يمليها –رضي الله عنه– من حفظه، مهذَّبةً، محرَّرةً، متقنة، كثيرةَ الفوائد الحديثية»[٦]. وقال في وصف مجلس الإملاء: «ويقع فيه من الأبحاث والفوائد المهمة، والنكت النفيسة، ما يفوق الوصف»[٧].

---

(١) ابن حجر، "نتائج الأفكار"، ٣: ١٠٢؛ ١٤١.

(٢) المصدر السابق، ٣: ١٠٧.

(٣) انظر: السخاوي، "الجواهر والدرر"، ٢: ٥٨٢.

(٤) السخاوي، "الجواهر والدرر"، ٢: ٥٨٤.

(٥) ابن حجر، "الأمالي المطلقة"، ٢١٥.

(٦) السخاوي، "الجواهر والدرر"، ٢: ٥٨٤.

(٧) المصدر السابق، ٢: ٥٨٦.

٦ – إبرازه جانبًا من عناية الحافظ ابن حجر، ومهارته، ودقَّته في التخريج ودراسة الأسانيد، مع سعة الاطلاع، ومعرفة مظانّ الروايات.

منهج ابن حجر في «الأمالي المطلقة»:

انتهج ابن حجر في كتابه – في الجملة – المنهج الآتي:

١ – قسَّم «الأمالي المطلقة» إلى مجالس، بلغ عددها ١٥٠ مجلسًا.

٢ – أملى في كل مجلسٍ حديثًا أو أكثر، ولم يتقيَّد في ذلك بكتاب أو موضوع معين في الغالب(١).

٣ – ساق كل حديث بإسناده ومتنه تامًّا إلى منتهاه.

٤ – علَّق على كل حديث بما يأتي، أو ببعض ما يأتي:

أ – حكمه باختصار (صحيح، حسن، غريب،...).

ب – تخريجه من مصادر الحديث، وذكر متابعاته وشواهده، ابتداءً بالمتابعة التامة، فالقاصرة.

ت – بيان درجة وقوع الحديث إليه من حيث العلو، مثل كونه وقع له بدلًا، أو موافقة.

ث – نقل بعض أقوال الأئمة فيه، وتعقُّب ما يدخله التعقُّب منها.

ج – الكلام على بعض رواته.

ح – ذكر بعض فوائده الإسنادية، ولطائفه.

خ – شرح غريبه، وتوضيح معناه.

٥ – ختم بعض المجالس بأبياتٍ شعرية.

---

(١) ربما خصَّص ابن حجر مجالس متتالية لحديثٍ واحد وشواهده، كما في حديث: «إن لله تسعة وتسعين اسمًا...»، (ص٢٢٧ – ٢٤٨)، وحديث: «سبعة يظلهم الله...»، (ص٩٧ – ١١٧، ٢٠١ – ٢٠٥).

طبعات الكتاب:

له طبعة واحدة بتحقيق الشيخ حمدي السلفي، في مجلد واحد، نشره المكتب الإسلامي، ببيروت، عام ١٤١٦هـ.

والمطبوع ناقص، حيث إنه يمثل الجزء الثاني من الكتاب فقط، ويبدأ من المجلس الحادي والسبعين، وقد ذكر المحقق أنه أخَّر تحقيق الجزء الأول لأنه ينقص منه عنده بعضُ المجالس، ووعد بطبعه إذا عثر على النقص[١]، لكن يبدو أن ذلك لم يتم، والكتاب يحتاج لإعادة طباعة؛ لما فيه من أخطاء.

(١) ص٣.

المبحث الثاني

استدراكات الحافظ ابن حجر الحديثية في كتابه الأمالي المطلقة

المطلب الأول: ما يتعلق بتعيين الراوي:

الاستدراك (١)-١:

قال ابن حجر[(١)]: [وَبِهِ إِلَى الطَّبَرَانِيّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ السَّدُوسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ (ح).

وَقَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْجَوْزِيّ... حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي زِيَادُ بْنُ مِخْرَاقٍ، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ عَبَايَةَ يَحَدِّثُ عَنْ مَوْلًى لِسَعْدٍ أَنْ سَعْدًا سَمِعَ ابْنًا لَهُ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي رِوَايَتِهِ: "أَبَا عَبَايَةَ أَوْ قَيْسَ بْنَ عَبَايَةَ" شَكَّ أَبُو دَاوُدَ، أَنَّ سَعْدًا، وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ مَوْلًى لِسَعْدٍ، ثُمَّ اتَّفَقَا عَلَى نَحْوِ رِوَايَةِ يَحْيَى الْقَطَّانَ، لَكِنَّ فِي آخِرِ رِوَايَةِ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ فَقَالَ: حَسْبُكَ أَو: كَفَّاكَ أَنْ تَقُولَ: "**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قُرِّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ وَمَا قُرِّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ**"، وَفِي آخِرِ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: "**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ، مَا عَلِمْتُ، وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِ كُلِّهِ مَا علمت مِنْهُ، وَمَا لَمْ أَعْلَمْ**".

وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ أَبَا دَاوُدَ لَمْ يَسْتَحْضِرْ لَفْظَهُ، فَذَكَرَهُ بِالْمَعْنَى وَقَدْ شَكَّ فِي كُنْيَةِ الرَّاوِي، وَأَسْقَطَ شَيْخَهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي النَّضر هَاشم بن الْقَاسِم، وَأَخْرَجَهُ جَعْفَرُ الْفِرْيَابِيُّ فِي كِتَابِ الذِّكْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ كَرِوَايَةِ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ، فَبَانَ رُجْحَانُهَا].

---

(١) ابن حجر، "الأمالي المطلقة"، ص١٨، ١٩، المجلس ٧٥.

موضوع الاستدراك[١]:

هو أن أبا داود الطيالسي روى الحديث عن شعبة، فلم يضبط اسم أحد رواته، وهو "قيس بن عباية"، فأورده على الشك، فقال: "أبا[٢] عباية، أو: قيس بن عباية"، فاستدرك عليه ابن حجر هذا.

الدراسة

روى هذا الحديث عن شعبة:

عبد الرحمن بن مهدي، وأبو النضر هاشم بن القاسم، ومحمد بن جعفر (بندار)، أخرج حديثهم أحمد[٣]، وعبيد بن سعد القرشي، عند ابن أبي شيبة[٤]، وشبابة بن سوار، عند أبي يعلى[٥]، وآدم بن إياس، عند ابن أبي حاتم[٦]، وعاصم ابن علي، عند الطبراني[٧]، ومن طريقه ابن حجر[٨]، **سبعتهم** عن شعبة عن زياد ابن مخراق عن قيس بن عباية عن مولى لسعد (الحديث)، وفي آخره: "**اللَّهُمْ إِنِّي**

(١) يحوى النصَّ ثلاثة استدراكات للحافظ ابن حجر، أفردت لكل استدراك مطلبا، وفي هذا المبحث، أقوم بدراستها جميعًا؛ لترابطها في الرواية، وسأحيل عليها في المطالب القادمة.

(٢) منصوب على الحكاية، تقديره: سمعت أبا عباية، كما هو واقع رواية أبي داود.

(٣) أحمد بن حنبل الشيباني، "مسند أحمد"، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، (ط١، بيروت: موسسة الرسالة، ١٤٢١هـ)، ٣: ٧٩(١٤٨٣)، ٣: ١٤٦(١٥٨٣).

(٤) عبد الله بن محمد أبو بكر بن أبي شيبة، "مصنف ابن أبي شيبة"، تحقيق: محمد عوامة، (ط١جدة، دار القبلة، ١٤٢٧هـ)، ١٥: ٢١٤(٣٠٠٢٣).

(٥) أحمد بن علي بن المثُنى أبو يعلى الموصلي، "مسند أبي يعلى،، تحقيق: حسين سليم أسد، (ط١، دمشق، دار المأمون، ١٤٠٤هـ)، ٢: ٧١(٧١٥).

(٦) عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي، "تفسير ابن أبي حاتم"، (ط٣، السعودية، مكتبة نزار عباس الباز، ١٤١٩هـ)، ٥: ١٥٠٠.

(٧) سليمان بن أحمد الطبراني، "الدعاء"، تحقيق: محمد سعيد البخاري، (ط١، بيروت، دار البشائر، ١٤٠٧هـ)، ١: ٨٠٩(٥٥).

(٨) ابن حجر، "الأمالي المطلقة"، ص١٩.

أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قُرِّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ وَمَا قُرِّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ"، رواية عبيد بن سعد، جاءت مختصرة.

ورواه أبو داود الطيالسي[١] عن شعبة، فخالفهم في سنده، فلم يذكر "مولى سعد"، ولم يضبط اسم أحد رواته، وهو "قيس بن عباية"، فأورده على الشك، فقال: أبا عباية، أو: قيس بن عباية"، بينما هو شخص واحد، والصواب في كنيته: "أبو نعامة"، -كما جاء مصرحًا به في رواية ابن مهدي، عند أحمد، وفي رواية يحيى ابن سعيد القطان، الآتي ذكرها، وجاء آخر الحديث عنده بالمعنى.

ورواه يحيى بن سعيد القطان عند أبي داود[٢]، والطبراني[٣]، عن شعبة، ولم يذكر في سنده "مولى سعد"، لكن الراوي عن يحيى، وهو "بندار": محمد بن بشار- ثقة[٤]، قد استنكر على يحيى، فقال: يا أبا سعيد، قد خالفوك في إسناد هذا الحديث؟! قال يحيى: ليس هذا الحديث عندي في كتاب[٥] اهـ.

فهذا يدل -والله أعلم- على أن يحيى قد رواه من حفظه، فوَهِم، كما يدل على أن بندارًا يرى صواب رواية الجماعة.

---

(١) سليمان بن داو الطيالسي، "مسند الطيالسي"، تحقيق: د. محمد عبد المحسن التركي، (ط١، مصر، هجر، ١٤١٩هـ)، ١: ١٦٤(١٩٧).

(٢) سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود، "سنن أبي داود"، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (ط١، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ)، ٢: ٦٠٤(١٤٨٠).

(٣) الطبراني، "الدعاء"، ١: ٨١٠(٥٦).

(٤) أحمد بن حجر العسقلاني، "تقريب التهذيب"، تحقيق: محمد عوامة، (ط١، سوريا، دار الرشيد، ١٤٠٦هـ)، ٥٧٥٤.

(٥) انظر: يعقوب بن سفيان الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، (ط١٠، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ١٤١٠هـ)، ٢: ١١٠.

ومن خلال ما سبق من رواية أصحاب شعبة –وهم ثقات حفاظ[١]– **يترجح صواب ما استدركه ابن حجر** على أبي داود الطيالسي.

الاستدراك (٢)-٢:

فال ابن حجر[٢]: [...قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَزَنِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُهَنِيِّ –رَضِيَ الله عَنهُ– قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– إِذْ طَلَعَ رَاكِبَانِ، فَقَالَ النَّبِيُّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**كِنْدِيَّانِ مَذْحِجِيَّانِ**..."، أبو عبد الرحمن الجهني لا يعرف اسمه، وهو من الصحابة الذين نزلوا مصر، وأخطأ من زعم أنه عقبة بن عامر، وقد جزم أبو الفتح الأزدي بأن اسمه زيد، وشذ بذلك].

موضوع الاستدراك:

خطَّأ ابنُ حجر مَن قال: إن أبا عبد الرحمن الجهني راوي الحديث هو عقبة ابن عامر، وكذلك تعقب أبا الفتح الأزدي؛ لجزمه بأن اسمه زيد، ووصف قوله بالشذوذ.

الدراسة:

اختُلف في أبي عبد الرحمن الجهني هذا، فقيل: هو عقبة بن عامر الصحابي المشهور، وقيل: غيره، فمنهم من سماه "زيدًا"، ومنهم من سماه "الحارث ابن هاشم".

أما من قال: إنه عقبة بن عامر؛ فاستند إلى إخراج الإمام أحمد[٣] له في مسند عقبة بن عامر، وكون كل منهما سكن مصر، وكل منهما يروي عنهما أبو الخير مرثد بن عبد الله اليزني، وقد ألَّف القاسم بن قُطْلوبُغا–تلميذ الحافظ ابن

(١) أغنى كثرتهم وشهرتهم عن الترجمة لهم.

(٢) ابن حجر، "الأمالي"، ٤٣، ٤٤، المجلس (٨٣).

(٣) أحمد، "المسند"، ٢٨: ٥٢٦ (١٧٢٩٥)، ٢٨: ٦١١ (١٧٣٨٨).

حجر– كتابًا، سماه: "مسند عقبة بن عامر"[١]، وساق فيه حديث أبي عبد الرحمن الجهني هذا –وقد جمع مسنده هذا مما وقع له من مسند أحمد وغيره– فكأنه تابِعٌ له، ومثله المحب الطبري[٢]، في ترتيبه لمسند أحمد، وجاء عن ابن كثير[٣] أنه قال: "هو عقبة بن عامر".

وأما من قال: إنه صحابي آخر، وليس بعقبة بن عامر؛ فمستندهم الكتب المؤلفة على المسانيد، وكتب من ألَّف في التراجم، فقد أخرجه ابن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ) في "الآحاد والمثاني"[٤]، وأبو يعلى الموصلي (ت ٣٠٧) في "مسنده"[٥]، والدولابي (ت ٣١٠هـ) في "الكنى والأسماء"[٦]، والطبراني (ت ٣٦٠هـ) في "المعجم الكبير"[٧]، كل هؤلاء ذكروا "أبا عبد الرحمن الجهني" وأحاديثه تحت هذه الترجمة، وغايروا بينه وبين عقبة بن عامر، الذي أفردوا له ترجمة أخرى، وكذلك فعل من ألّف في التراجم عامة، وفي الصحابة خاصة، كابن سعد (ت ٢٣٠هـ) في

(١) قاسم بن قطلوبغا السودوني، "مسند عقبة بن عامر"، ١٢٣، كتاب الكتروني ضمن برنامج الشاملة.

(٢) انظر: ابن حجر، "التهذيب"، ١٢: ١٧١.

(٣) إسماعيل بن عمر بن كثير، "جامع المسانيد والسنن"، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله الدهيش، (ط٢، بيروت، دار خضر، ١٤١٩هـ)، ٦: ٢٢٧.

(٤) أحمد بن عمرو بن الضحاك، ابن أبي عاصم، "الآحاد والمثاني"، تحقيق: د. باسم الجوابرة، (ط١، الرياض، الراية، ١٤١١هـ)، ٥: ٤٥، ٥: ٣٨.

(٥) أبو يعلى الموصلي، "مسنده"، ٣: ٣٧٦، ٢: ٢٣٥.

(٦) محمد بن أحمد الدولابي، "الكنى والأسماء"، تحقيق: أبو قتيبة نظر الفاريابي، (ط١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢١هـ)، ١: ٢٠٤، ١: ١٢٥.

(٧) سليمان بن أحمد الطبراني، "المعجم الكبير"، تحقيق: حمدي السلفي، (ط٢، القاهرة، مكتبة ابن تيمية)، ١٧: ٢٦٧، ٢٢: ٢٨٩.

"الطبقات"[١]، ومسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ) في "الكنى والأسماء"[٢]، وأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) في معرفة الصحابة"[٣]، وابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) في "الاستيعاب"[٤]، وابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) في "أُسْد الغابة"[٥]، وابن حجر (ت ٨٥٢هـ) في "الإصابة"[٦]، وغيرهم.

والذي يظهر –والعلم عند الله– من هذين القولين هو القول الثاني، الذي يقول بالتغاير؛ وذلك للأسباب التالية:

١– لكثرة من فرق بينهما، ممن سبق ذكره ممن صنف على المسانيد، ومن أصحاب التراجم.

٢– كل من ترجم لعقبة بن عامر الجهني لم يذكر في كناهُ أنه يُكنى بأبي عبد الرحمن، خلا ابن الجوزي، فإنه ذكر في كتابه "جامع المسانيد"[٧] ترجمة لعقبة ابن عامر، وكنَّاه: بأبي عبد الرحمن الجهني.

٣– الإمام أحمد، كما جاء في مسنده وجود أحاديث أبي عبد الرحمن الجهني

---

(١) محمد بن سعد بن منيع، ابن سعد، "الطبقات الكبرى"، تحقيق: إحسان عباس، (ط١، بيروت، دار صادر، ١٩٦٨م)، ٧: ٤٩٨، ٤: ٣٥٠.

(٢) مسلم بن الحجاج النيسابوري، "الكنى والأسماء"، تحقيق: د. عبد الرحيم القشقري، (ط١، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ)، ١: ٥١٣، ١: ٢٦٦.

(٣) أحمد بن عبد الله الأصبهاني أبو نعيم، "معرفة الصحابة"، تحقيق: عادل عزازي، (ط١، الرياض، دار الوطن، ١٤١٩هـ)، ٤: ٢١٥٠، ٥: ٢٩٥١.

(٤) يوسف بن عبد الله، أبو عمر، ابن عبد البر، "الاستيعاب في معرفة الأصحاب"، تحقيق: علي البجاوي، (ط١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٢هـ)، ٤: ١٧٠٧، ٣: ١٠٧٣.

(٥) علي بن محمد الجزري، ابن الأثير، "أُسْد الغابة"، (بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩هـ)، ٣: ٥٥٠، ٥: ١٩٧.

(٦) أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، "الإصابة في تمييز الصحابة"، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، (ط١، بيروت، الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، ٤: ٤٢٩، ٧: ٢١٨.

(٧) عبد الرحمن بن علي، ابن الجوزي، "جامع المسانيد"، تحقيق: د. علي حسين البواب، (ط١، الرياض، الرشد، ١٤٢٦هـ)، ٦: ٨٤.

ضمن مسند عقبة، جاءت فيه أيضًا ترجمة مستقلة لأبي عبد الرحمن الجهني[١]، ساق له فيها حديثًا، وكذا ابن الجوزي[٢]، وابن كثير[٣].

٤- ابن كثير ذكر أبا عبد الرحمن الجهني في موضعين[٤] من كتابه "جامع المسانيد والسنن"، قال في الموضع الأول: أبو عبد الرحمن، هو عقبة بن عامر، وجاء في موضع متأخر: "أبو عبد الرحمن الجهني، قيل: هو عقبة بن عامر، والصحيح أنه غيره".اهـ، وهذا كالتصريح بأن رأيه استقر على التفريق بينهما.

٥- أن أبا القاسم، ابن عبد الحكم (ت ٢٥٧هـ)، وهو مصري، بلديٌّ لأبي عبد الرحمن الجهني، قال عنه: "لم يرو عنه غير أهل مصر"[٥]. اهـ، وهذا لا ينطبق على الصحابي عقبة بن عامر؛ فدل ذلك على أنه يرى التفريق بينهما.

٦- لما ذكر البوصيري أحمد بن أبي بكر (ت ٨٤٠هـ)، حديثًا لأبي عبد الرحمن الجهني، الذي أخرجه ابن ماجه، قال: "ليس لأبي عبد الرحمن عند ابن ماجه سوى هذا الحديث، وليس له رواية في شيء من الخمسة"[٦]. اهـ، ويعني بالخمسة: البخاري، ومسلما، وأبا داود، والترمذي، والنسائي، فهذا يدل على أن البوصيري يذهب للتفريق بينهما؛ إذ من المعلوم أن أحاديث عقبة بن عامر في هذه الكتب الخمسة كثير.

---

(١) أحمد، "مسند أحمد"، ٢٩: ٥٨١.

(٢) ابن الجوزي، "جامع المسانيد"، ٧: ٣٥٣.

(٣) ابن كثير، "جامع المسانيد والسنن"، ٦: ٢٦١.

(٤) المصدر السابق، ٦: ٢٢٧، ١٠: ٧٩.

(٥) عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، أبو القاسم المصري، "فتوح مصر والمغرب"، (مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٥هـ)، ٣٢٧.

(٦) أحمد بن أبي بكر البوصيري، "مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه"، تحقيق: محمد الكشناوي، (ط٢، بيروت، الدار العربية، ١٤٠٣هـ)، ٤: ١٠٩.

وأما تسمية أبي عبد الرحمن الجهني بـ: زيد، من قبل أبي الفتح الأزدي[١]؛ فإنه قد تفرد بذلك، ولم أجده لغيره، ولهذا وصفه ابن حجر بالشذوذ، وأما تسميته بـ:الحارث بن هاشم فقد سماه بهذا ابن حجر[٢]، والسيوطي[٣].

وبهذا يظهر صواب ما قاله ابن حجر في استدراكه مِن التفريق بين أبي عبد الرحمن الجهني، وبين عقبة بن عامر الجهني، وكذا وصفه لأبي الفتح الأزدي بالتفرد في تسمية أبي عبد الرحمن، بـ"زيد"، والعلم عند الله –تعالى.

الاستدراك (٣)-٣:

قال ابن حجر[٤]: [...قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ابْن عَطَاءٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا زِيَادٌ الْجَصَّاصُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ– قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– يَقُولُ: ﴿**مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ**﴾–النساء١٢٣– فِي الدُّنْيَا". وهكذا أخرجه البزار عن الفضل بن سهل عن عبد الوهاب بن عطاء.

وأخرجه ابن مردويه في التفسير من طريق أخرى عن عبد الوهاب مطولًا، ولفظه: عن مجاهد قال: قال عبد الله بن عمر: انظروا المكان الذي به عبد الله بن الزبير قد صلب، فلا تمرن بي عليه، قال: فسهى الغلام، فإذا عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن الزبير، فقال: يرحمك الله، أما والله ما علمتك إلا صوامًا، قوامًا، وصولًا

(١) محمد بن الحسين الأزدي أبو الفتح، "أسماء من يعرف بكنيته"، تحقيق: أبو عبد الرحمن إقبال، (ط١، الهند، الدار السلفية، ١٤١٠هـ)، ٥٢.

(٢) أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، "إطراف المسنِد المعتلي بأطراف المسنَد الحنبلي"، تحقيق: د. زهير ناصر الناصر، (ط١، دمشق، دار ابن كثير، بيروت، دار الكلم الطيب، ١٤١٤هـ)، ٧: ٢٨.

(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير»"، تحقيق: مختار إبراهيم الهائج وآخرين، (ط٢، القاهرة، الأزهر الشريف، ١٤٢٦هـ)، ٣: ٨٥.

(٤) ابن حجر، "الأمالي"، ٨١، ٨٢، المجلس (٩٤).

للرحم، وإني لأرجو الله –مع مساوئ ما أصبت– أن لا يعذبك الله بعدها، ثم التفت إليّ، فقال: سمعت أبا بكر الصديق يقول، فذكره.

وأخرج البزار من طريق حيان بن بسطام قال: كنت مع عبد الله بن عمر، فمر على عبد الله بن الزبير، وهو مصلوب، فقال: يرحمك الله أبا خبيب، سمعت أباك –يعني: الزبير– يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول، فذكر مثله. قال البزار: لا نعلمه عن الزبير إلا بهذا الإسناد. قلت: وفي كونه من مسند الزبير نظر، والذي أظنه أن قوله يعني الزبير خطأ ممن فسره، وإنما المراد بقول ابن عمر: "أباك": أبو بكر الصديق، لأنه أبو أمه، وإنما قلت ذلك لاتفاق الطرق على أنه من رواية ابن عمر عن أبي بكر الصديق، والله أعلم].

موضوع الاستدراك:

هو أن البزار[1] لما أخرج الحديث من طريق حيان بن بسطام، وقع من أحد رواة الإسناد تفسير لقول ابن عمر، –وهو يُخاطب جثمان عبد الله بن الزبير: "سمعت أباك"، فسر "أباك"، وقال: يعني: الزبير، وهو الذي فهمه البزار، فجعله من مسنده، فتعقب ذلك ابن حجر، وبين أن المقصود: أبو بكر الصديق.

الدراسة:

اعتمد ابن حجر في قوله هذا على اتفاق الطرق على أنه من رواية ابن عمر عن أبي بكر الصديق.

(١) أحمد بن عمرو البزار، "مسند الزار"، تحقيق: محفوظ الرحمن وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق، (ط١، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، مابين ١٩٨٨–٢٠٠٩م)، ٣: ١٧٧ (٩٦٢)، أورده في مسند الزبير بن العوام.

فقد أخرجه أحمد[١]، وابن مردويه[٢]، والطبري[٣]، وابن الأعرابي[٤]، والبزار[٥]، وأبو يعلى[٦]، وابن عدي[٧]، والحاكم[٨]، من طرق عن عبد الوهاب بن عطاء عن زياد الجصاص عن علي بن زيد عن مجاهد عن ابن عمر عن أبي بكر الصديق.

وبيَّن ابن حجر أن مناسبة إطلاق لفظ أُبُوَّة أبي بكر الصديق لعبد الله بن الزبير هو أن الصديق أبو أمه.

المطلب الثاني: ما يتعلق بضبط اسم الراوي:

الاستدراك (٤)-١:

قال ابن حجر: [...قال: أخبرنا أبو بكر الشافعي، قال: حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا علي بن مهاجر البصري، قال: حدثنا الهيصم بن الشداخ، قال: حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: "**من وسع على عياله في يوم عاشوراء وسع الله عليه في سائر سنته**".

---

(١) أحمد، "المسند"، ١: ٢٠٣ (٢٣).

(٢) أسنده عنه إسماعيل بن عمر بن كثير، "تفسير القرآن العظيم"، تحقيق: سامي محمد سلامة، (ط٢، الرياض، دار طيبة، ١٤٢٠هـ)، ٢: ٤١٨.

(٣) محمد بن جرير الطبري، "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط١، دار هجر، ١٤٢٢هـ)، ٧: ٥٢١.

(٤) أحمد بن محمد، أبو سعيد ابن الأعرابي، "معجم ابن الأعرابي"، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم ابن أحمد الحسيني، (ط١، السعودية، دار ابن الجوزي، ١٤١٨هـ)، ٢: ٦٧١ (١٣٣٩).

(٥) البزار، "المسند" ١: ٧٥، ١٩١.

(٦) أبو يعلى، "المسند"، ١: ٢٧ (١٨).

(٧) عبد الله بن عدي أبو أحمد الجرجاني، "الكامل في ضعفاء الرجال"، تحقيق: يحيى غزاوي، (ط٣، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩هـ)،٤: ١٣١.

(٨) محمد بن عبد الله الحاكم، "مستدرك الحاكم"، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ)، ٣: ٦٣٧ (٦٣٤٠).

هذا حديث غريب، أخرجه الطبراني عن عبد الوارث بن إبراهيم عن علي بن أبي طالب البزار، وهو علي بن مهاجر المذكور في روايتنا، وهكذا أخرجه العقيلي في ترجمة علي بن مهاجر من كتاب الضعفاء أخرجه عن عبد الوارث بن إبراهيم عنه، لكن وقع عنده عن "يحيى بن وثاب" بدل "إبراهيم"، وهو وهم].

موضوع الاستدراك:

أخرج العقيلي حديث ابن مسعود، من طريق عبد الوارث بن إبراهيم، عن علي بن مهاجر، به، وسُمي شيخ الأعمش عنده: "يحيى بن وثاب"، فتعقب ابن حجر ذلك، وقال: إنه وَهْمٌ، وأن الصواب "إبراهيم".

الدراسة:

ويتضح الصواب بجمع الطرق:

أخرجه ابن عدي[١] من طريق محمد بن يحيى القطيعي، وابن عدي[٢] وابن حبان[٣] من طريق عمار بن رجاء، وأبو ذر الهروي[٤] من طريق عباد بن الوليد، والخطيب البغدادي[٥] من طريق محمد بن عبد الرحيم، والبيهقي[٦]–ومن طريقه ابن

(١) ابن عدي، "الكامل"، ٦: ٣٦١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) محمد بن حبان البستي، "المجروحين"، تحقيق: حمدي السلفي، (ط١، الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٠هـ)، ٢: ٤٤٧.

(٤) عبد بن أحمد أبو ذر الهروي، " الجزء من فوائد حديث: أبي ذر عبد بن أحمد الهروي"، تحقيق: أبو الحسن سمير بن حسين، (ط١، الرياض، الرشد، ١٤١٨هـ)، ٨٤(١٢).

(٥) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، "المتفق والمفترق"، تحقيق: د. محمد صادق، (ط١، دمشق، دار القادري، ١٤١٧هـ)، ٣: ١٦٢٣.

(٦) أحمد بن الحسين البيهقي، "شعب الإيمان"، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد (ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ)، ٥: ٣٣١ (٣٥١٣).

حجر[١]– من طريق جعفر بن محمد، والطبراني[٢]، والعقيلي[٣] عن عبد الوارث بن إبراهيم، كلهم عن علي بن المهاجر عن الهيصم بن الشداخ عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، إلا العقيلي، فقد جاء في السند عنده: "يحيى بن وثاب" بدل "إبراهيم"، وهذا وَهْمٌ بلا شك، فقد يكون من العقيلي، أو من النساخ، وقد تفرد به الهيصم، وهو متفق على ضعفه[٤]، **وبهذا يظهر صواب ما قاله ابن حجر** – رحم الله الجميع.

المطلب الثالث: ما يتعلق بسقط راوٍ في السند:

الاستدراك (٥)-١:

قال ابن حجر[٥]: [وَبِهِ إِلَى الطَّبَرَانِيّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ السَّدُوسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ (ح)

وَقَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْجَوْزِيّ... حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي زِيَادُ بْنُ مِخْرَاقٍ، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ عَبَايَةَ يَحَدِّثُ عَنْ مَوْلًى لِسَعْدٍ أَنْ سَعْدًا سَمِعَ ابْنًا لَهُ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي رِوَايَتِهِ: أَبَا عَبَايَةَ، أَوْ: قَيْسَ بْنَ عَبَايَةَ، شَكَّ أَبُو دَاوُدَ، أَنَّ سَعْدًا وَلَمْ يَقُلْ عَنْ مَوْلًى لِسَعْدٍ، ثُمَّ اتَّفَقَا عَلَى نَحْوِ رِوَايَةِ يَحْيَى الْقَطَّانَ، لَكِنَّ فِي آخِرِ رِوَايَةِ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ: فَقَالَ: حَسْبُكَ، أَوْ: كَفَّاكَ أَنْ تَقُولَ: "**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قُرِّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ وَمَا قُرِّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ**"، وَفِي آخِرِ رِوَايَةِ

(١) ابن حجر، "الأمالي المطلقة"، ٢٩.

(٢) الطبراني، "المعجم الكبير"، ١٠: ٧٧ (١٠٠٠٧).

(٣) محمد بن عمرو العقيلي، "الضعفاء"، تحقيق: حمدي السلفي، (ط١، الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٠هـ)، ٣: ٩٧٢ (١٢٥٥).

(٤) انظر: ابن عدي، "الكامل"، ٦: ٣٦١، البيهقي، "الشعب"، ٥: ٣٣١، الخطيب، "المتفق والمفترق"، ٣: ١٦٢٣، ابن حجر، "الأمالي"، ٢٩.

(٥) ابن حجر، "الأمالي المطلقة"، ص١٨، ١٩، المجلس ٧٥.

أَبِي دَاوُدَ: "**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ مَا عَلِمْتُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِ كُلِّهِ مَا علمت مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ**".

وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ أَبَا دَاوُدَ لَمْ يَسْتَحْضِرْ لَفْظَهُ؛ فَذَكَرَهُ بِالْمَعْنَى، وَقَدْ شَكَّ فِي كُنْيَةِ الرَّاوِي، وَأَسْقَطَ شَيْخَهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي النَّضر هَاشم بن الْقَاسِم، وَأَخْرَجَهُ جَعْفَرُ الْفِرْيَابِيُّ فِي كِتَابِ الذِّكْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ كَرِوَايَةِ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ، فَبَانَ رُجْحَانُهَا].

موضوع الاستدراك

هو أن أبا داود الطيالسي روى الحديث عن شعبة، فأسقط من السند شيخ قيسٍ، فاستدرك عليه ابن حجر هذا.

الدراسة:

سبقت دراسته في المطلب الأول.

المطلب الرابع: ما يتعلق بعدم استحضار الراوي للفظ الحديث:

الاستدراك (٦)-١:

قال ابن حجر[(١)]: [وَبِهِ إِلَى الطَّبَرَانِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ السَّدُوسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ (ح)

وَقَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْجَوْزِيِّ... حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي زِيَادُ بْنُ مِخْرَاقٍ، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ عَبَايَةَ يَحَدِّثُ عَنْ مَوْلًى لِسَعْدٍ أَنْ سَعْدًا سَمِعَ ابْنًا لَهُ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي رِوَايَتِهِ: أَبَا عَبَايَةَ، أَوْ: قَيْسَ بْنَ عَبَايَةَ، شَكَّ أَبُو دَاوُدَ، أَنَّ سَعْدًا، وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ مَوْلًى لِسَعْدٍ، ثُمَّ اتَّفَقَا عَلَى نَحْوِ رِوَايَةِ يَحْيَى الْقَطَّانِ، لَكِنَّ فِي آخِرِ رِوَايَةِ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ: فَقَالَ: حَسْبُكَ، أَوْ: كَفَّاكَ أَنْ تَقُولَ: "**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قُرِّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ**

(١) ابن حجر، "الأمالي المطلقة"، ص١٨، ١٩، المجلس ٧٥.

أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ وَمَا قُرِّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ"، وَفِي آخِرِ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: **"اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ مَا عَلِمْتُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِ كُلِّهِ مَا علمت مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ"**.

وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ أَبَا دَاوُدَ لَمْ يَسْتَحْضِرْ لَفْظَهُ؛ فَذَكَرَهُ بِالْمَعْنَى، وَقَدْ شَكَّ فِي كُنْيَةِ الرَّاوِي، وَأَسْقَطَ شَيْخَهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي النَّضر هَاشم بن الْقَاسِم، وَأَخْرَجَهُ جَعْفَرُ الْفِرْيَابِيُّ فِي كِتَابِ الذِّكْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ كَرِوَايَةِ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ، فَبَانَ رُجْحَانُهَا].

موضوع الاستدراك:

هو أن أبا داود الطيالسي روى الحديث عن شعبة، فرواه بالمعنى، لعدم استحضار لفظه، فاستدرك عليه ابن حجر هذا.

الدراسة:

سبقت دراسته في المطلب الأول.

المطلب الخامس: ما يتعلق برواية الراوي للحديث من وجهين:

الاستدراك (٧)-١:

قال ابن حجر[(١)]: [...أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرِو بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنْدَهْ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبِي، قَالَ: أخبرنا مُحَمَّد بن شاذن، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةَ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَن عبد الله ابْن عَمْرٍو -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **"لِكُلِّ عَامِلٍ شِرَّةٌ، وَلِكُلِّ شِرَّةٍ فَتْرَةٌ، فَمَنْ كَانَتْ فَتْرَتُهُ إِلَى سُنَّتِي فَقَدْ أَفْلَحَ"**، هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ، أَحْمَدُ عَنْ رَوْحِ بْنِ عُبَّادَةَ عَنْ شُعْبَة، فَوَقَعَ لَنَا بَدَلًا عَالِيًا، وَذَكَرَ ابْن مَنْدَهْ أَنَّ زَيْدَ بْنَ أَبِي أُنَيْسَةَ رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ، فَخَالَفَ فِي مَوْضِعَيْنِ: قَالَ عَنِ الْحَكَمِ بَدَلَ حُصَيْنٍ، وَقَالَ

(١) ابن حجر، "الأمالي المطلقة"، ٢٠، المجلس ٧٦.

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ بَدَلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَلَيْسَتْ هَذِهِ بَعِلَّةٍ قَادِحَةٍ، بَلْ يُحْمَلُ عَلَى أَنْ لِشُعْبَةَ فِيهِ طَرِيقَيْنِ، وَالْحَدِيثُ مَحْفُوظٌ بِحُصَيْنٍ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ شُعْبَةَ].

موضوع الاستدراك:

ذكر ابن منده أن زيد بن أبي أُنيسة رواه عن شعبة، فخالف في موضعين: الأول: جعل مكان حصين: "الحكمَ"، والموضع الآخر: جعل مكان عبد الله بن عمرو: "عبد الرحمن بن أبي عمرة"، فتعقبه ابن حجر بأن هذا ليس بعلة قادحة، بل يُحمل على أن لشعبة فيه طريقين.

الدراسة:

الحديث جاء عن شعبة من وجهين: الوجه الأول: شعبة عن حصين بن عبد الرحمن عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص، (الحديث). والوجه الثاني، شعبة عن الحكم بن عتيبة عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، (الحديث).

الوجه الأول رواه عن شعبة: روح بن عبادة، –ثقة[١]، ومحمد بن جعفر – ثقة[٢]، أخرج حديثهم أحمد[٣]، ومسلم بن إبراهيم–ثقة مأمون مكثر[٤]، عند ابن

(١) ابن حجر، "التقريب"، (١٩٦٢).
(٢) المصدر السابق (٥٧٨٧).
(٣) أحمد، "مسند أحمد"، ١١: ٥٤٧(٦٩٥٨)، ١١: ٣٧٥(٦٧٦٣)، ١١: ٨(٦٤٧٧).
(٤) ابن حجر، "التقريب"، (٦٦١٦).

مندة[١] –ومن طريقه ابن حجر[٢]، والطبراني[٣]، ووهب بن جرير–ثقة[٤] عند الطحاوي[٥].

وتابع شعبة على هذا الوجه (عن حصين): هشيم بن بشير، عند أحمد[٦]، والنسائي[٧]، ومحمد بن فضيل، عند ابن أبي عاصم[٨]، وابن خزيمة[٩]، وأبو عوانة عند البيهقي[١٠].

الوجه الثاني رواه عن شعبة: زيد بن أبي أُنيسة–كما نقله ابن حجر[١١] عن ابن مندة: أنه ذكر ذلك، ولم أعثر عليه–، وأبو النضر هاشم بن القاسم –مرةً، ومرة

(١) عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق، ابن مندة، "الرد على من يقول: "ألم" حرف"، تحقيق: عبد الله ابن يوسف الجديع، (ط١، الرياض، دار العاصمة، ١٤٠٩هـ)، ٣٣(١).

(٢) ابن حجر، "الأمالي المطلقة"، ٢٠.

(٣) سليمان بن أحمد الطبراني، "المعجم الكبير الجزءالثالث عشر والرابع عشر"، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد، و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ١٣: ٤٣٩(١٤٢٩١).

(٤) ابن حجر، "التقريب"، (٧٤٧٢).

(٥) أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي، "شرح مشكل الآثار"، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (ط١، موسسة الرسالة، ١٤١٥هـ)، ٣: ٢٦٦(١٢٣٧).

(٦) أحمد، "مسند أحمد"، ١١:٨(٦٤٧٧).

(٧) أحمد بن شعيب النسائي، "السنن الكبرى"، تحقيق: حسن شلبي، (ط١، بيروت، الرسالة، ١٤٢١هـ)، ٣: ١٨٧(٢٧٠٩).

(٨) أحمد بن عمرو بن الضحاك ابن أبي عاصم، "السنة"، تحقيق: الألباني، (ط١، المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ)، ١: ٢٨(٥١).

(٩) محمد بن إسحاق بن خزيمة، "صحيح ابن خزيمة"، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، (ط٣، المكتب الإسلامي، ١٤٢٤هـ)، ٢: ١٠٠٩(٢١٠٣).

(١٠) البيهقي، "شعب الإيمان"، ٥: ٣٩٠(٣٥٩٥).

(١١) ابن حجر، "الأمالي المطلقة"، ٢١.

أخرى بالوجه الأول عن شعبة- أخرجهما عنه ابن أبي أسامة[١]، وأبو يعلى الموصلي[٢]-ومن طريقه ابن حبان[٣]- عن أبي خيثمة، عنه، عن شعبة بالوجه الأول.

والذي يظهر للناظر للوهلة الأولى هو رجحان الوجه الأول عن شعبة؛ لكثرة من رواه عنه، وثقتهم، ومتابعة شعبة عليه من قبل عدد من الرواة، **لكن عند التمعن**، نجد أن شعبة إمام، حافظ، واسع الرواية، يحتمل مثله أن يروي الحديث من طرق عديدة، قال ابن رجب: "ويقوي قبول قوله- أي: قول من انفرد بالرواية عن الحفاظ- إن كان المروي عنه واسع الحديث، يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة، كالزهري، والثوري، وشعبة، والأعمش"[٤].

والذي روى عن شعبة الوجه الثاني: زيد بن أبي أُنيسة، قال الذهبي عنه: "الإمام، الحافظ، الثبت"[٥]، وتابعه على ذلك أبو النضر هاشم بن القاسم، ثقة ثبت[٦]، سمع من شعبة جميع ما أملى ببغداد، وهو أربعة آلاف حديث[٧]، وقال

---

(١) انظر: علي بن أبي بكر الهيثمي، "بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث"، تحقيق: د. حسين الباكري، (ط١، المدينة، مركز خدمة السيرة والسنة النبوية، ١٤١٣هـ)، ١: ٣٤٢(٢٣٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) محمد بن حبان البستي، "صحيح ابن حبان"، ترتيب علاء الدين ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (ط١، بيروت، موسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ)،١: ١٨٧(١١).

(٤) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، "شرح علل الترمذي"، تحقيق: د. همام عبد الرحمن سعيد، (ط١، الأردن، مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ)، ٢: ٨٣٨.

(٥) محمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (ط٣، بيروت مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ)، ٦: ٨٨، وانظر: حاشية كتاب، "من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث"، للذهبي، تحقيق: عبد الله الرحيلي، (ط١، ١٤٢٦هـ)، ٢١٢.

(٦) ابن حجر، "التقريب"، (٧٢٥٦).

(٧) ابن حجر، "التهذيب"، ١١: ١٨.

الذهبي عنه: "الإمام، الحافظ، شيخ المحدثين"[١]، وقد روى عن شعبة الوجهين جميعًا، مما يدل على أنه قد حفظ الكل، قال ابن رجب–وهو يُقَعِّد قواعد في العلل: "مما يستدل به الأئمة كثيرًا على صحة رواية من انفرد بالإسناد روايته للحديث بالإسناد الذي روى به الجماعة أيضًا"[٢]، **وعليه فإن الوجه الثاني عن شعبة:** (شعبة عن الحكم بن عتيبة عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي عمرة)، **محفوظٌ أيضًا، وبهذا يظهر صحة ما ذهب إليه ابن حجر في استدراكه على ابن مندة،** والله أعلم.

المطلب السادس: ما يتعلق بالحكم على الراوي:

الاستدراك (٨)-١:

قال ابن حجر[٣]: [...قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوْحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَّامُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ غُصْينٍ[٤]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ –رَضِيَ اللَّهُ –تَعَالَى– عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: "**مثل أَصْحَابِي فِي أمتِي مثل النُّجُومِ، بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ**"،... أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.. وَقَالَ: لَا تَقُومُ بِهِ حِجَّةٌ؛ لِأَنَّ الْحَارِثَ بن غُصْين مَجْهُول، **قُلْتُ:** قَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثِّقَاتِ، وَقَالَ: رَوَى عَنْهُ حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَعْفِي، فَهَذَا قَدْ رَوَى عَنْهُ اثْنَانِ، وَوُثِّقَ؛ فَلَا يُقَالُ فِيهِ مَجْهُولٌ].

---

(١) الذهبي، "السير"، ٩: ٥٤٥.

(٢) ابن رجب، "شرح العلل"، ٢: ٨٣٨، ٨٣٩.

(٣) ابن حجر، "الأمالي"، ٦٠، ٦١، المجلس (٨٨).

(٤) في المطبوع من الأمالي: الحارث بن غصن"، والتصويب من المصدر الذي ساق ابن حجر إسناده إليه: "فوائد ابن منده"، ٢٩(١١)، ومن بقية مصادر الحديث، وأغلب كتب التراجم، كما سيأتي.

موضوع الاستدراك:

حكم ابن عبد البر على الحارث بن غصين بأنه مجهول[١]، فتعقبه ابن حجر بأنه قد روى عنه اثنان، وقد وُثِّق، بذكر ابن حبان له في الثقات[٢]، فلا يُقال فيه: إنه مجهول.

الدراسة:

الراوي: الحارث بن غصين، أبو وهب الثقفي[٣]، روى عن عبد الملك بن عمير، والأعمش، وعطاء بن السائب، وروى عنه: سلام بن سليمان، وحسين الجُعْفي، ويحيى بن يعلى الأسلمي، ومحمد بن جعفر المدائني، ودبيس بن حُميد الكوفي، وذكره ابن حبان في كتابه الثقات[٤].

(١) يوسف بن عبد الله، ابن عبد البر،" جامع بيان العلم وفضله"، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، (ط١، السعودية، اب الجوزي، ١٤١٤هـ)، ٢: ٩٢٥.

(٢) محمد بن حبان البستي، "الثقات"، إشراف محمد عبد المعيد، (ط١، حيدر أباد الدكن الهند، ١٣٩٣هـ)، ٨: ١٨١.

(٣) ينظر: الدولابي، "الكنى والأسماء"، ٣: ١١١٦؛ علي بن عمر الدارقطني، "المؤتلف والمختلف"، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، (ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ)، ٤: ١٧٧٨؛ علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، "الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب"، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ)، ٧: ٢١؛ أحمد بن علي بن حجر، "موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر"، تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، (ط٢، الرياض، الرشد، ١٤١٤هـ)، ١: ١٤٦؛ قاسم بن قُطْلُوْبَغَا، "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة"، تحقيق: شادي محمد آل نعمان، (ط١، صنعاء، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٢هـ)، ٣: ٢٥٣.

(٤) ابن حبان، "الثقات"، ٨: ١٨١.

قلت: إطلاق الجهالة على الراوي من قِبل ابن عبد البر[١] تحتمل أنه يريد بها جهالة العين، -وجهالة الحال من باب أولى، أو أنه يريد فقط جهالة الحال.

وترتفع جهالة العين، -كما هو المقرر عند جمهور متأخري المحدثين- برواية اثنين[٢]، وأما جهالة الحال فبالشهرة[٣]، أو بتنصيص أحد المُعْتَبَرين[٤] في الجرح والتعديل -جرحًا، أو تعديلًا، أو ما يقوم مقامه[٥].

فأورد الحافظ ابن حجر ما يرفع عن الراوي جهالة عينه بذكر راوٍ آخر روى عنه -وقد أوردت في ترجمته ثلاثة رواة آخرين، فيصبح من روى عنه خمسة، وبيَّن أنه قد ذكره ابن حبان في كتابه الثقات، رافعًا بذلك جهالة حاله.

ويبقى النظر هل يُعتد بكل ما يذكره ابن حبان في كتابه الثقات -ممن لم ينصّ على ثقته، أو لا ؟

هنا يأتي دور القرينة لتعزز أحد هذين الاحتمالين، ويختلف فيه النظر من عالم لآخر، والله أعلم.

---

(١) ابن عبد البر، كثيرًا ما يُطلق على الراوي "مجهول"، ويعلل ذلك بأنه لم يرو عنه غير واحد، انظر: يوسف بن عبد الله، أبو عمر، ابن عبد البر، "الاستذكار"، تحقيق: سالم عطا ومحمد معوض، (ط١، بيروت، الكتب العلمية، ١٤٢١هـ)، ٨: ٥٤، ١: ١٥٨، ٤: ١٠٤، ٥: ١٨٥، ٨: ٤٦.

(٢) قال ابن رجب: " إطلاق محمد بن يحيى الذهلي الذي تبعه عليه المتأخرون أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعدًا عنه". "شرح علل الترمذي"، ١: ٣٧٨؛ وانظر: عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو، ابن الصلاح، "علوم الحديث"، تحقيق: نور الدين عتر، (سوريا، دار الفكر، ١٤٠٦هـ)، ١١٣؛ أحمد بن علي بن حجر، "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر"، تحقيق: د. عبد الله الرحيلي، (ط٢، المدينة المنورة، ١٤٢٩هـ)، ١٢١. وقد ترتفع برواية واحد من الحفاظ الثقات، انظر: "شرح علل الترمذي" ١: ٣٧٩؛ "علوم الحديث"، ١١٣.

(٣) ينظر: ابن الصلاح، "علوم الحديث"، ١٠٥.

(٤) المصدر السابق، ١٠٩.

(٥) وهو ما يُسمى: بالتعديل الضمني، أو التعديل بالفعل.

المطلب السابع: ما يتعلق بتفرد الراوي:

الاستدراك (٩)-١:

قال ابن حجر[١]: [...قال: أخبرنا سليمان بن أحمد، قال: حدثنا هاشم بن مرثد، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الجعفري، قال: حدثنا عبد الله بن سلمة الربعي عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن[٢] بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: "**مَنْ وَسَّعَ عَلَى أَهْلِهِ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ أَوْسَعَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَنَتَهُ كُلَّهَا**". قال سليمان: لا يروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد، تفرد به الجعفري].

قال ابن حجر[٣]: [الحصر المذكور مردود، فقد وقع لنا من وجه آخر عن أبي سعيد، أخبرنيه أبو الحسن المرداوي... قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، قال: حدثنا خالد بن خداش، قال: حدثنا عبد الله بن نافع عن أيوب بن سليمان بن مينا عن رجل عن أبي سعيد الخدري، فذكر نحوه، وهكذا أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده عن عبد الله بن نافع].

موضوع الاستدراك:

ذكر الطبراني أن الحديث لا يروى عن أبي سعيد إلا من طريق: محمد بن إسماعيل الجعفري عن عبد الله بن سلمة الربعي عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه، فرد عليه ابن حجر بأن للحديث طريقًا آخر غير ما ذكره.

---

(١) ابن حجر، "الأمالي المطلقة"، ٢٧، مجلس (٧٨).

(٢) في المطبوع: عبد الرحيم، والتصحيح من المصدر: سليمان بن أحمد الطبراني، "المعجم الأوسط"، تحقيق: طارق عوض الله، (ط١، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٥هـ)، ٩: ١٢١(٩٣٠٢).

(٣) المصدر السابق، ٢٨.

الدراسة:

حديث أبي سعيد هذا يرويه عنه:

٧- عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، أخرجه، الطبراني[١]، وابن الأعرابي[٢]، وأبو يعلى الفراء[٣]، من طريق محمد بن إسماعيل الجعفري، عن عبد الله بن سلمة الربعي، عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري.

٨- رجل، "مبهم"، أخرجه ابن أبي الدنيا[٤]: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنِي أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ مِينَاءَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

وأخرجه ابن بشران في أماليه[٥]، من طريق إسحاق بن راهويه[٦] عن عبد الله ابن نافع، به، وجاء عنده بدل "عن رجل": "حدثه الثقة"، ولم يسمه أيضًا.

ومما سبق، يتبين صواب ما قاله ابن حجر في عدم انحصار حديث أبي سعيد في طريق واحد عنه، كما زعمه الطبراني -رحمة الله على الجميع.

الاستدراك (١٠)-٢:

قال ابن حجر[٧]: [...قال: حدثنا أبو يعلى، قال: حدثنا الفضل بن الصباح، قال: حدثنا أبو عبيدة الحداد عن محتسب عن ثابت عن أنس -رضي الله -تعالى-

---

(١) الطبراني، "المعجم الأوسط"، ٩: ١٢١(٩٣٠٢).

(٢) ابن الأعرابي، "معجم ابن الأعرابي"، ١: ١٤٠(٢٢٥).

(٣) محمد بن الحسين القاضي أبو يعلى الفراء، "جزء فيه ستة مجالس من أمالي القاضي أبي يعلى الفراء"، تحقيق: محمد ناصر العجمي، (ط١، دار البشائر، ٢٠٠٤م)، ٩٢(٧٦).

(٤) عبد الله بن محمد، ابن أبي الدنيا، "العيال"، تحقيق: د. نجم عبد الرحمن خلف، (ط١، الدمام، دار ابن القيم، ١٤١٠هـ)، ٢: ٥٦٦(٣٨٥).

(٥) عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران، "أمالي ابن بشران، الجزء الثاني"، تحقيق: أحمد بن سليمان، (ط١، الرياض، دار الوطن، ١٤٢٠هـ)، ٣١٣(١٥٨٤).

(٦) صاحب المسند، ولم أجد الحديث، في القدر المطبوع من مسنده.

(٧) ابن حجر، "الأمالي المطلقة"، ٤٧، ٤٨.

عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: "**طوبى لمن رآني وآمن بي، وطوبى لمن آمن بي ولم يرني، سبع مرات**"،.... أخرجه الطبراني في الأوسط من رواية يحيى بن معين عن أبي عبيدة الحداد، وقال: لم يروه عن ثابت إلا محتسب، تفرد به أبو عبيدة]، قال ابن حجر: [لم ينفرد به، بل تابعه جسر بن فرقد عن ثابت].

موضوع الاستدراك:

ذكر الطبراني أن الحديث تفرد به "محتسب" عن ثابت، فتعقبه ابن حجر بعدم تفرده، بل شاركه "جسر بن فرقد" عن ثابت.

الدراسة:

يتبين ذلك بتخريج الحديث من رواية ثابت عن أنس:

أخرجه أبو يعلى(١)، والطبراني(٢)، من طريق أبي عبيدة الحداد عن محتسب ابن عبد الرحمن، وأخرجه أحمد(٣) من طريق جَسْر بن فرقد، كلاهما عن ثابت عن أنس به.

وبهذا يظهر صواب استدراك الحافظ ابن حجر على الطبراني -رحم الله الجميع.

الاستدراك (١١)-٣:

قال ابن حجر(٤): [...قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْخَرَّازُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمُؤَدِبُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى -رَضِيَ اللَّهُ -تَعَالَى- عَنْهُ قَالَ: شَكَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "**يَا خَالِدُ، لِمَ تُؤْذِي رَجُلًا**

(١) أبو يعلى الموصلي، "المسند"، ٦: ١١٩(٣٣٩١).
(٢) الطبراني، "المعجم الأوسط"، ٥: ٣٤١ (٥٤٩٤).
(٣) أحمد، "المسند"، ٢٠: ٣٧ (١٢٥٧٦).
(٤) ابن حجر، "الأمالي المطلقة"، ٥٣، ٥٤ المجلس (٨٦).

مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ؟! لَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا لَمْ تُدْرِكْ عَمَلَهُ"، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ يَقَعُونَ فيّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**لَا تُؤْذِ خَالِدًا؛ فَإِنَّهُ سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ، سَلَّطَهُ اللَّهُ عَلَى الكُفَّارِ**"،... أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ مِنْ رِوَايَةِ الرَّبِيعِ بْنِ ثَعْلَبٍ عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْمُؤَدِّبِ، وَقَالَ: لم يرويهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ إِلَّا الْمُؤَدِّبُ تَفَرَّدَ بِهِ الرَّبِيعُ بْنُ ثَعْلَبٍ. انْتَهَى. وَأَمَا مَا ادَّعَاهُ مِنْ تَفَرُّدِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْمُؤَدِّبِ بِهِ فمَقْبُولٌ، وَمِنْ تَفَرُّدِ الرَّبِيعِ بِهِ فمَرْدُودٌ بِرِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ الَّتِي سُقْتُهَا].

موضوع الاستدراك:

ذكر الطبراني[١] أن الربيع بن ثعلب تفرد برواية الحديث عن أبي إسماعيل المؤدب، فتعقبه ابن حجر بعدم تفرد الربيع، وأن عبد الله بن عون الخراز قد شاركه في أبي إسماعيل.

الدراسة:

يتبين ذلك بتخريج الحديث من رواية أبي إسماعيل المؤدب عن إسماعيل بن أبي خالد:

أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على "فضائل الصحابة"[٢]، وابن أبي حاتم[٣]، والطبراني[٤]، من طريق الربيع بن ثعلب، وأخرجه عبد الله في زوائده

---

(١) سليمان بن أحمد الطبراني، "المعجم الصغير"، تحقيق: محمد شكور، (ط١، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ)، ١: ٣٤٨ (٥٨٠).

(٢) أحمد بن محمد بن حنبل، "فضائل الصحابة"، تحقيق: د. وصي الله عباس، (ط١، بيروت، الرسالة، ١٤٠٣هـ)، ١: ٥٦ (١٣).

(٣) عبد الرحمن بن محمد، ابن أبي حاتم الرازي، "العلل"، تحقيق: فريق، تحت إشراف د. سعد الحميد، د. خالد الجريسي، (ط١، مطابع الحميضي ١٤٢٧هـ)، ٦: ٢٥٥.

(٤) الطبراني، "المعجم الصغير"، ١: ٣٤ (٥٨٠).

على "فضائل الصحابة"[١]، والبزار[٢]، وابن حبان[٣]، وابن حجر[٤]، عن عبد الله بن عون، كلاهما عن أبي إسماعيل المؤدب به.

وبهذا يظهر صحة استدراك ابن حجر على البزار في عدم تفرد الربيع عن المؤدب -رحم الله الجميع.

الاستدراك (١٢)-٤:

قال ابن حجر[٥]: [...قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَاصِمٍ، هُوَ ابْنُ أبي النجُود عَن زر، هُوَ ابْن حُبَيْش، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ -تَعَالَى- عَنْهُ- قَالَ: "**إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، وَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِهِ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَهُ، فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ، فَمَا رَآهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَآهُ الْمُسْلِمُونَ سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سيئ**"، هَذَا حَدِيث حسن.

أخرجه أحمد بن حنبل، وأحمد بن منيع عن أبي بكر بن عياش،...وأخرجه البزار من هذا الوجه، وأشار إلى تفرد أبي بكر بن عياش به، وفيه نظر؛ لأن الدارقطني ذكر في العلل أن ابن عيينة رواه عن عاصم كذلك].

---

(١) أحمد بن محمد بن حنبل، "فضائل الصحابة"، ١: ٥٦ (١٣).

(٢) البزار، "مسند البزار"، ٨: ٢٩٣ (٣٣٦٥).

(٣) ابن حبان، "صحيحه"، ١٥: ٥٦٥ (٧٠٩١).

(٤) ابن حجر، "الأمالي المطلقة"، ٥٣.

(٥) ابن حجر، "الأمالي"، ٦٥، ٦٦، المجلس (٩٠).

موضوع الاستدراك:

أشار البزار[١] إلى تفرد أبي بكر بن عياش برواية الحديث عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حُبيش عن ابن مسعود، فتعقبه ابن حجر بعدم التفرد، وذكر أن سفيان بن عيينة شاركه في روايته عن عاصم من هذا الوجه.

الدراسة:

تخريج الحديث من رواية عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن ابن مسعود:

أخرجه أحمد[٢]، وابن أبي خيثمة[٣]، والبزار[٤]، وابن الأعرابي[٥] -ومن طريقه البيهقي[٦]، والطبراني[٧]، كلهم من طريق أبي بكر بن عياش، وذكره الدارقطني[٨] عن سفيان بن عيينة، كلاهما عن عاصم بن أبي النجود، به.

وبهذا يتبين صواب ما استدركه ابن حجر على البزار -رحم الله الجميع.

---

(١) البزار، "المسند"، ٥: ٢١٢ (١٨١٦).

(٢) أحمد، "المسند"، ٦: ٨٤ (٣٦٠٠).

(٣) أحمد بن أبي خيثمة أبو بكر، "التاريخ الكبير= تاريخ ابن أبي خيثمة"، تحقيق: صلاح فتحي هلال، (ط١، القاهرة، الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ)، ٢: ٧١٦ (٢٩٧٣).

(٤) البزار، "المسند"، ٥: ٢١٢ (١٨١٦).

(٥) ابن الأعرابي، "المعجم"، ٢: ٤٤٣ (٨٦١).

(٦) أحمد بن الحسين البيهقي، "المدخل إلى علم السنن"، تحقيق: محمد عوامة، (ط١، القاهرة، دار اليسر، بيروت، دار المنهاج، ١٤٣٧هـ)، ١: ٤١٨ (٩٠٨).

(٧) الطبراني، "المعجم الكبير"، ٩: ١١٢ (٨٥٨٢).

(٨) علي بن عمر الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، (ط١، الرياض، دار طيبة، ١٤٠٥هـ)، ٥: ٦٦ (٧١١)؛ وانظر: محمد بن طاهر المقدسي، "أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني"، تحقيق: جابر عبد الله السريع، (ط١، الرياض، التدمرية، ١٤٢٨هـ)، ٢: ٣٦ (٣٨٥٩).

الاستدراك (١٣)-٥:

قال ابن حجر[١]: [...قَالَ: حَدَّثَنَا الطَّبَرَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ سَهْلٍ (ح) وَقَرَأْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنَجَّا... قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْخَطِيبُ، قَالَا: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدثنَا الْهَيْثَم ابْن الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَمَّاكُ بْنُ عَطِيَّةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بَنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ -تَعَالَى- عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا أَبُو بَكْرٍ يَأْكُلُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ نَزَلَتْ عَلَيْهِ: ﴿ ئا ئە ئە ﴾ ﴿**وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ**﴾، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "**مَا لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ؟**" فَقَالَ: إِنِّي لَرَاءٍ مَا عَمِلْتُ مِنْ شَرٍّ؟! قَالَ: "**أَرَأَيْتَ مَا تَكْرَهُ فِي الدُّنْيَا؟ فَمَثَاقِيلُ الذَّرِّ مِنْ شَرٍّ، وَيُدَّخَرُ لَكَ مَثَاقِيلُ الذَّرِّ مِنَ الخَيْرِ، حَتَّى تُوَفَّاهُ يَوْمَ القِيَامَةِ**".

قال الطبراني: "لم يروه عن أيوب بهذا الإسناد إلا سماك بن عطية، ولا عنه إلا الهيثم، تفرد به زياد".

...وأخرجه ابن مردويه من طرق أخرى عن زياد بن يحيى، وأخرجه من وجه آخر عن الهيثم بن الربيع عن سرَّار[٢] بن مجشر عن أيوب، وفيه تعقب[٣] على الطبراني في تفرد سماك، وزياد، وقد وافقه الدارقطني على تفرد زياد[٤]].

---

(١) ابن حجر، "الأمالي"، ٨٥، ٨٦، المجلس (٩٥).

(٢) هكذا في النسخ الخطية، انظر (نسخة دار الكتب المصرية ٩٦/أ)، وهو الصواب، وهو كذلك في كتب الرواية، وجاء في المطبوع، بالشين "شرار".

(٣) هكذا في النسخ الخطية، انظر (نسخة دار الكتب المصرية ٩٦/أ)، وهو الصواب، وجاء في المطبوع "تعقيب"، وبينهما فرق في المعنى.

(٤) هكذا الموجود في الأمالي، والذي وجدته عن الدارقطني هو قوله بتفرد سماك، انظر: ابن طاهر المقدسي، "أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني"، ١: ٢٦١.

موضوع الاستدراك:

ذكر الطبراني[١] أن سماك بن عطية تفرد عن أيوب بهذا الإسناد، وأن زياد ابن يحيى أيضًا تفرد به عن الهيثم بن الربيع. ووافق الدارقطنيُّ الطبرانيَّ في قوله بتفرد سماك[٢]، فأورد ابن حجر ما يرد على دعوى تفردهما.

الدراسة:

رواية أيوب عن أبي قلابة عن أنس لهذا الحديث:

أخرجها الحربي[٣]، والطبري[٤]، والعقيلي[٥]، وابن أبي حاتم[٦]، والطبراني[٧]، وابن مردويه[٨] من طريق زياد بن يحيى أبي الخطاب الحساني عن الهيثم بن الربيع عن سماك بن عطية عن أيوب به.

وتابع زيادًا عليه: إبراهيمُ بن عبد الله بن سليمان السعدي النيسابوري، أخرج روايته ابن منده[٩]، وابن مردويه[١٠]، والبيهقي[١١].

---

(١) الطبراني، "المعجم الأوسط"، ٨: ٢٠٤.

(٢) على ما هو الصواب عن الدارقطني، وقد سبق التنبيه قريبًا.

(٣) إبراهيم بن إسحاق الحربي، "غريب الحديث"، تحقيق: د.سليمان العايد، (ط١، مكة، جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ)، ١: ٢٥٢.

(٤) الطبري، "تفسير الطبري"، ٢٤: ٥٦٤.

(٥) العقيلي، "الضعفاء الكبير"، ٤: ١٤٧٠.

(٦) ابن أبي حاتم، "التفسير"، ١٠: ٣٤٥٦ (١٩٤٣٨).

(٧) الطبراني، "المعجم الأوسط"، ٨: ٢٠٤ (٨٤٠٧).

(٨) أسنده عنه محمد بن عبد الواحد المقدسي أبو عبد الله ضياء الدين، في كتابه، "الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما"، تحقيق: د. عبد الملك بن دهيش، (ط٣، بيروت، دار خضر، ١٤٢٠هـ)، ٦: ٢٣٠ (٢٢٤٥).

(٩) محمد بن إسحاق أبو عبد الله بن منده، "مجالس من أمالي أبي عبد الله بن منده"، ٣٥٥(٣٤٤)، كتاب إلكتروني في المكتبة الشاملة.

(١٠) أسنده عنه الضياء، "المختارة"، ٦: ٢٣١ (٢٢٤٦).

(١١) البيهقي، "الشعب"، ١٢: ٢٤٩ (٩٣٥١).

وتابع سماكًا عليه: سَرَّارُ بن مُجَشِّر، أخرج روايته ابن مردويه[١] من طريق إبراهيم النيسابوري عن الهيثم بن الربيع قال: وحدثنا سرار بن مجشر عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بمثل حديث سماك.

قلت: **يتبين مما سبق صواب ما ذكره ابن حجر** من تعقُّبٍ على من قال بتفرد زياد عن الهيثم، وكذا تفرد سماك عن أيوب، وبهذا أيضًا تعقب الضياء المقدسيُ[٢] الطبرانيَّ.

المطلب الثامن: ما يتعلق بترجيح رواية على أخرى:

الاستدراك (١٤)-١:

قال ابن حجر[٣]: ["... حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ السَّامِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ ابْنُ سَلَمَةَ عَنْ سَعِيدٍ الْجَرِيرِيِّ عَنْ أَبِي نَعَامَةَ، قَالَ: سَمِعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغَفَّلِ الْمُزَنِيُّ ابْنًا لَهُ يَدْعُو، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْقَصْرَ الْأَبْيَضَ عَنْ يَمِينِ الْجَنَّةِ...]، وساق الحديث، ثم ذكر من أخرجه عن حماد بهذا الوجه، ثم قال: [وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ أَيْضًا مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْجريرِي عَن أبي الْعَلَاء بن الشِّخِّيرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ، وَزَعَمَ أَنَّ الطَّرِيقَيْنِ مَحْفُوظَانِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الطَّرِيقَ الْأَوَّلَ أَرْجَحُ؛ فَقَدْ رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنِ الْجُرَيْرِيِّ كَذَلِكَ].

موضوع الاستدراك:

أخرج ابن حبان حديث حماد بن سلمة هذا من وجهين عنه: الأول: حماد عن الجريري عن أبي نعامة عن عبد الله بن المغفل، والآخر: حماد عن الجريري

(١) أسنده عنه الضياء، "المختارة"، ٦: ٢٣١ (٢٢٤٧).

(٢) الضياء، "المختارة"، ٦: ٢٣٠.

(٣) ابن حجر، "الأمالي المطلقة"، ص١٧، ١٨، المجلس ٧٥.

عن أبي العلاء بن الشخير عن عبد الله بن المغفل، وقال: الطريقان محفوظان[١]، فرد عليه ابن حجر بأن الأول أرجح.

الدراسة[٢]:

دراسة الاختلاف على حماد بن سلمة في شيخ شيخه "سعيد الجريري":

اختلف في هذا الحديث على حماد بن سلمة في شيخ شيخه "سعيد الجريري" على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواه إبراهيم بن الحجاج السامي، أخرجه ابن حجر[٣]، وعفان بن مسلم، أخرجه أحمد، وابن أبي شيبة –ومن طريقه ابن ماجه[٤]، وسليمان بن حرب، أخرجه أحمد[٥]، وعبد الصمد بن عبد الوارث، أخرجه أحمد[٦]، وموسى بن إسماعيل، أخرجه أبو داود، والحاكم[٧]، وكامل بن طلحة الجحدري، أخرجه ابن حبان، والطبراني[٨]، وحجاج بن المنهال، وأبو عمر الضرير، أخرجه الطبراني[٩]،

---

(١) صحيح ابن حبان (١٦٧/١٥).

(٢) أقتصر في الكلام على القضية التي أثارها ابن حجر، واستدركها على ابن حبان –إذ هو محل البحث، ولا أتجاوزها لبيان ما في بقية الحديث من علل.

(٣) ابن حجر، "الأمالي المطلقة"،١٧.

(٤) أحمد بن حنبل، "المسند"، ٣٤: ١٧٢ (٢٠٥٥٤)؛ أبو بكر ابن أبي شيبة، "المصنف"، تحقيق: محمد عوامة، (ط١، جدة: دار القبلة، ١٤٢٧هـ)، ١٥: ٢١٥ (٣٠٠٢٤)؛ محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، "سنن ابن ماجه"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط، القاهرة، دار الحديث)، ٢: ١٢٧١ (٣٨٦٤).

(٥) أحمد، "مسند أحمد"، ٢٧: ٣٥٦ (١٦٨٠١).

(٦) أحمد، "مسند أحمد"، ٣٤: ١٧٢ (٢٠٥٥٤).

(٧) أبو داود السجستاني، "سنن أبي داود"، ١: ٧١ (٩٦)؛ الحاكم، "مستدرك الحاكم"، ١: ٧٢٤ (١٩٧٩)

(٨) ابن حبان، "صحيح ابن حبان"، ١٥: ١٦٦ (٦٧٦٤)؛ الطبراني، "الدعاء"، ١: ٨١١(٥٩)

(٩) الطبراني، "الدعاء"، ١: ٨١١(٥٩).

وأبو الوليد الطيالسي–رواها عنه السري بن خزيمة، عند الحاكم[١]، ومحمود بن غيلان، عند البغوي[٢] – تسعتهم عن حماد بن سلمة عن سعيد الجريري عن أبي نعامة عن عبد الله بن المغفل.

الوجه الثاني: رواه أبو الوليد الطيالسي، عن حماد عن الجريري عن أبي العلاء بن الشخير عن عبد الله بن المغفل، أخرجه ابن حبان[٣] من طريق الفضل بن حباب عن أبي الوليد الطيالسي به.

الوجه الثالث: رواه أحمد بن إسحاق الحضرمي، عن حماد عن الجريري عن أبي نعامة عن ابنٍ لعبد الله بن مغفل عن أبيه، أخرجه الروياني[٤].

والذي يترجح من هذه الأوجه، هو الوجه الأول، للأسباب التالية:

١- أن من روى هذا الوجه أكثر عددًا.

٢- وأكثرهم ثقات، فعفان بن مسلم، ثقة، ثبت، إذا شك في حرف من الحديث تركه[٥]، وسليمان بن حرب ثقة، إمام، حافظ[٦]، وموسى بن إسماعيل التبوذكي ثقة، ثبت[٧]، وحجاج بن المنهال ثقة[٨]، وإبراهيم بن الحجاج ثقة،

---

(١) الحاكم، "مستدرك الحاكم"، ١: ٧٢٤ (١٩٧٩).

(٢) الحسين بن مسعود البغوي، "شرح السنة"، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (ط٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ)،٢: ٥٣(٢٧٩).

(٣) ابن حبان، "صحيح ابن حبان"، ١٥: ١٦٦(٦٧٦٣).

(٤) محمد بن هارون الروياني، "مسند الروياني"، تحقيق: أيمن علي، (ط١، القاهرة، مؤسسة قرطبة، ١٤١٦هـ)، ٢: ٩٨(٨٩٧).

(٥) ابن حجر، "التقريب"، ٤٦٢٥.

(٦) المصدر السابق، ٢٥٤٥.

(٧) ابن حجر، "التقريب"، ٦٩٤٣.

(٨) المصدر السابق، ١١٣٧.

يهم قليلًا[١]، وأبو عمر الضرير صدوق[٢]، وكامل الجحدري لا بأس به[٣]، وعبد الصمد بن عبد الوارث صدوق[٤].

٣- من هؤلاء الرواة من هو مقدم في حماد بن سلمة، وهو عفان بن مسلم، قال الحسين بن حيان: سألت أبا زكريا[٥] إذا اختلف أبو الوليد وعفان في حديث عن حماد بن سلمة فالقول قول من؟ قال: عفان[٦].

٤- أبو الوليد الطيالسي الذي روى الوجه الثاني اختُلف عليه، فرواه محمود بن غيلان، ثقة[٧]، والسري بن خزيمة، إمام، حافظ، حجة[٨]، عنه عن حماد، بما يُوافق الوجه الأول، ورواه الفضل بن الحباب، ثقة، ويُنسب إليه غلط بعد احتراق كتبه[٩]، عنه عن حماد بالوجه الثاني، والذي يترجح عن أبي الوليد الطيالسي الوجه الأول؛ لتعدد الرواة عنه، وأمر آخر، هو أن أبا الوليد سماعه من حماد بن سلمة فيه شيء كان سمع منه بآخرة، وكان حماد ساء حفظه في آخر عمره، أشار إلى ذلك أبو حاتم الرازي[١٠].

٥- وأما الوجه الثالث فشاذٌ، فلم يروه عن حماد بن سلمة غير أحمد بن إسحاق

---

(١) ابن حجر، "التقريب"، ١٦٢.

(٢) المصدر السابق، ١٤٢١.

(٣) ابن حجر، "التقريب"، ٥٦٠٣.

(٤) المصدر السابق ، ٤٠٨٠.

(٥) هو يحيى بن معين، إمام الجرح والتعديل.

(٦) أحمد بن حجر العسقلاني، "تهذيب التهذيب"، (ط١، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٤هـ)، ٧: ٢٠٦.

(٧) ابن حجر، "التقريب"، ٦٥١٦.

(٨) الذهبي، "السير"، ١٣: ٢٤٥).

(٩) انظر: أحمد بن حجر العسقلاني، "لسان الميزان"، تحقيق: دائرة المعارف، (ط٣، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ١٤٠٦هـ)، ٤: ٤٣٧، ٤٣٨.

(١٠) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، "الجرح والتعديل"، (ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٢٧١هـ)، ٩: ٦٥.

الحضرمي، وقد خالف الجماعة.

٦- ومما يؤيد رجحان الوجه الأول متابعة حمادُ بن زيد لحماد بن سلمة عن الجريري به، ذكر هذا الحافظ ابن حجر[١]، ولم أجده بعد طول بحث.

والذي نخلص إليه من كل ما سبق، هو **صواب ما ذهب إليه ابن حجر** من كون الوجه الأول عن حماد بن سلمة عن الجريري عن أبي نعامة عن عبد الله بن المغفل هو الوجه الراجح، وما ذكره ابن حبان عن الوجه الثاني: حماد بن سلمة عن الجريري عن أبي العلاء عن عبد الله بن المغفل مرجوحٌ، وغير محفوظ، والله أعلم.

الاستدراك (١٥)-٢:

قال ابن حجر[٢]: [...قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَاصِمٍ، هُوَ ابْنُ أبي النجُود، عَن زر، هُوَ ابْن حُبَيْش، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ -تَعَالَى- عَنْهُ- قَالَ: "**إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، وَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِهِ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَهُ، فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ، فَمَا رَآهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَآهُ الْمُسْلِمُونَ سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سيئ**"، هَذَا حَدِيث حسن.

أخرجه أحمد بن حنبل، وأحمد بن منيع عن أبي بكر بن عياش،...وأخرجه الحاكم من طريق الأحمدين، المذكورين،...وقال: صحيح الإسناد، وفيه نظر؛ لأن عاصمًا -وإن كان صدوقًا- لكنه اختُلف عليه فيه: فرواه المسعودي عنه عن أبي وائل بدل "زر"، وتابعه حمزة الزيات عن عاصم].

---

(١) ابن حجر، "الأمالي المطلقة"، ص١٨.

(٢) ابن حجر، "الأمالي"، ٦٥، ٦٦، المجلس (٩٠).

موضوع الاستدراك:

هو أن الحاكم[١] صحح إسناد الحديث رواية أبي بكر بن عياش عن عاصم ابن أبي النجود، عن زر بن حُبيش عن ابن مسعود، فتعقبه ابن حجر، بما يُفيد أن رواية أبي بكر عن عاصم غير محفوظة؛ لأن عاصمًا اختُلف عليه فيه، فرواه المسعودي، وحمزة الزيات عنه عن أبي وائل بدل "زر".

الدراسة:

اختُلف على عاصم بن أبي النجود في إسناد هذا الحديث على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواه أبو بكر بن عياش عنه عن زِرّ بن حبيش عن ابن مسعود، أخرج روايته أحمد[٢]، وابن أبي خيثمة[٣]، والبزار[٤]، وابن الأعرابي[٥]–ومن طريقه البيهقي[٦]، والطبراني[٧]، وتابعه سفيان بن عيينة على ذلك، كما ذكره الدارقطني[٨].

الوجه الثاني: رواه المسعودي عنه عن أبي وائل عن ابن مسعود، أخرج روايته أبو

---

(١) الحاكم، "المستدرك"، ٣: ٨٣ (٤٤٦٥).

(٢) أحمد، "المسند"، ٦: ٨٤ (٣٦٠٠).

(٣) ابن أبي خيثمة، "التاريخ الكبير"، ٢: ٧١٦ (٢٩٧٣).

(٤) البزار، "المسند"، ٥: ٢١٢ (١٨١٦).

(٥) ابن الأعرابي، "المعجم"، ٢: ٤٤٣ (٨٦١).

(٦) أحمد بن الحسين البيهقي، "المدخل إلى علم السنن"، تحقيق: محمد عوامة، (ط١، القاهرة، دار اليسر، بيروت، دار المنهاج، ١٤٣٧هـ)، ١: ٤١٨ (٩٠٨).

(٧) الطبراني، "المعجم الكبير"، ٩: ١١٢ (٨٥٨٢).

(٨) الدارقطني، "العلل"، ٥: ٦٦ (٧١١)؛ وانظر: ابن طاهر، "أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني"، ٢: ٣٦ (٣٨٥٩)، ولم أجد روايته مسندة.

داود الطيالسي[١] –ومن طريقه أبو نعيم[٢]، والبيهقي[٣]– والطبراني[٤]، والبيهقي[٥]، وتابعه حمزة الزيات على ذلك، كما ذكره الدارقطني[٦].

الوجه الثالث: رواه نصير بن أبي الأشعث عنه عن المسيب بن رافع ومسلم بن صبيح عن ابن مسعود، كما ذكره الدارقطني[٧].

قلت: عاصم بن أبي النجود هو ابن بهدلة، صدوق، له أوهام، وهو حجة في القراءات[٨]، وترجمة الرواة عنه في الوجه الأول:

١- أبو بكر بن عياش الأسدي الكوفي، "ثقة، عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح"[٩]، هذا حاصل حاله بعد النظر في أقوال العلماء[١٠]، وهو الذي خلُص إليه أيضًا محقق[١١] كتاب "من تُكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث"، وقد أشار ابن حجر إلى أن من تكلم فيه إنما ذلك لما كبر ساء حفظه، فكان يهم، وبيَّن الإمام أحمد أن الخطأ يقع في حفظه، وليس في

---

(١) أبو داود الطيالسي، "المسند"، ١: ١٩٩ (٢٤٣).

(٢) أبو نعيم، "حلية الأولياء"، ١: ٣٧٥.

(٣) أحمد بن حسين البيهقي، " الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث"، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، (ط١، بيروت، الآفاق الجديدة، ١٤٠١هـ)، ٣٢٢.

(٤) الطبراني، "المعجم الكبير"، ٩: ١١٢ (٨٥٨٣).

(٥) البيهقي، "المدخل"، ٢: ٥٣٦ (١١٥٢).

(٦) الدارقطني، "العلل"، ٥: ٦٦؛ ابن طاهر المقدسي، "أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني"، ٢: ٣٦، ولم أجد روايته مسندة.

(٧) الدارقطني، "العلل"، ٥: ٦٦؛ ابن طاهر المقدسي، "أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني"، ٢: ٣٦، ولم أجد روايته مسندة.

(٨) ابن حجر، "التقريب"، ٣٠٥٤.

(٩) المصدر السابق، ٧٩٨٥.

(١٠) انظر: ابن حجر، "التهذيب"، ١٢: ٣٩؛ ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٩: ٣٤٨.

(١١) عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ٥٦٨.

كتابه[١].

٢- سفيان بن عيينة، أبو محمد الهلالي، أحد الأعلام، ثقة، ثبت، حافظ، إمام[٢].

وفي الوجه الثاني:

١- المسعودي، عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود، ثقة، اختلط بأخرة[٣]، لكنه في حديث عاصم بن أبي النجود يغلط، قال يعقوب بن أبي شيبة: المسعودي ثقة، وقد كان يغلط فيما يرويه عن عاصم والأعمش، والصغار، يخطئ في ذلك، وذكر ابن معين أن أحاديثه عن أبي حصين وعاصم ليست بشيء، إنما أحاديثه الصحاح عن القاسم وعن عون، وجاء مثله عن ابن المديني[٤].

٢- حمزة بن حبيب الزيات، أبو عمارة، المقرئ، "صدوق له أوهام، حجة في القراءة"[٥]، وقال الذهبي أيضًا: "حديثه لا ينحط عن رتبة الحسن"[٦].

وفي الوجه الثاني: نصير بن أبي الأشعث، ويقال: ابن أبي الأشعث، ثقة[٧].

قلت: قبل بيان الراجح من هذه الأوجه عن عاصم لا بد من ذكر أمر مهم، ذكره العلماء في خصوص رواية عاصم عن شيخيه (زر بن حبيش، وأبي وائل شقيق بن سلمة)، وهو أنه لا يضبط، فيحدث بالحديث في أول النهار عن أحدهما،

---

(١) ابن حجر، "التهذيب"، ١٢: ٣٩.

(٢) محمد بن أحمد الذهبي، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة"، تحقيق: محمد عوامة، (ط١، جدة، دار القبلة، ١٤١٣هـ)، ١: ٤٤٩.

(٣) الذهبي، "الكاشف"، ١: ٦٣٣ (٣٢٣٩).

(٤) ابن حجر، "التهذيب"، ٦: ١٩١؛ ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٥: ٢٥٠؛ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، تحقيق: بشار عواد، (ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ)، ١١: ٤٨٠.

(٥) ابن حجر، "التقريب"، (٣٠٥٤).

(٦) الذهبي، "السير"، ٧: ٩٢.

(٧) ابن حجر، "التقريب، (٥٨٢٥).

وفي آخره، عن الآخر، قال ابن رجب[١]: "حديثه . خاصة . عن زر، وأبي وائل، مضطرب، كان يحدث بالحديث تارة عن زر، وتارة عن أبي وائل"، ثم أسند عن حماد بن سلمة قوله: "كان عاصم يحدثنا بالحديث الغداة عن زر، وبالعشي عن أبي وائل".

وقال العجلي: يُخْتَلَف عنه في حديث زر وأبي وائل[٢].

وأما بخصوص ما يترجح من الأوجه عنه فالذي يظهر –والعلم عند الله– هو الوجه الأول (أبو بكر بن عياش بمتابعة ابن عيينة عن عاصم عن زر عن ابن مسعود)؛ وذلك لتعدد رواته عن عاصم، وثقتهم، وخصوصًا أن ابن عيينة إمام حافظ، وأما الوجه الثاني (المسعودي، بمتابعة حمزة الزيات عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود)، وإن كان مساويا للأول في عدد الرواة عن عاصم فإنه لا يقوى؛ وذلك لأن المسعودي ضعيفٌ في عاصم، كما تقدم في ترجمته، ويبقى حمزة الزيات في مقابل اثنين، وأما الوجه الثالث (نصير بن الأشعث عن عاصم عن المسيب بن رافع ومسلم ابن صُبيح عن ابن مسعود) فكذلك، واحد مقابل اثنين؛ وعليه، **فإن ما تعقب به ابن حجر على الحاكم لا يظهر لي صوابه** –والعلم عند الله، وقد صوَّب الوجه الأول أيضًا البيهقي[٣]، حيث قال: هو الأشبه.

---

(١) ابن رجب، "شرح العلل"، ٢: ٧٨٨.

(٢) أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، "معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم"، تحقيق: عبد العليم البستوي، (ط١، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ)، ٢: ٦.

(٣) البيهقي، "المدخل"، ١: ٤١٨.

المطلب التاسع: ما يتعلق بالحكم على الحديث:

الاستدراك (١٦)-١:

قال ابن حجر[١]: [...حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ حَبِيبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَّامٌ الطَّوِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمْزَةُ بْنُ حَبِيبٍ عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ– قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "**مَنْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ كَانَ كَفَّارَةَ سَنَتَيْنِ، وَمَنْ صَامَ يَوْمًا مِنَ الْمُحَرَّمِ فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ ثَلَاثُونَ يَوْمًا**"، قال الطبراني لم يروه عن حمزة إلا سلام، تفرد به الهيثم بن حبيب،... وذكر المنذري في كتاب الترغيب هذا الحديث وعزاه للطبراني، وقال: لا بأس بإسناده، الهيثم بن حبيب وثقه ابن حبان. انتهى كلامه، وهو يوهم أنه ليس في الإسناد من ينظر في حاله إلا الهيثم، وليس كذلك، فإن ليث بن أبي سليم متكلم في حفظه، وكذا حمزة، وأما سلام فقال علي ابن المديني وأبو زرعة: ضعيف، وقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: أحاديثه منكرة، وقال البخاري وأبو حاتم: تركوه، وقال الجوزجاني والنسائي: ليس بالثقة، وقال ابن فراش: كذاب، وقال ابن حبان والحاكم: روى أحاديث موضوعة، وقال ابن عدي: لا يتابع على حديثه، وأما الهيثم فلم أر للمتقدمين فيه كلامًا، وهو في ثقات ابن حبان كما قال، لكن شيخ شيوخنا الذهبي ذكره في الميزان، وذكر له حديثًا عن ابن عيينة، وقال: إنه باطل، والآفة فيه من الهيثم. اهـ، فظهر بمجموع ما ذكرت أن بإسناده كل البأس].

موضوع الاستدراك:

أن المنذري[٢] حكم على الحديث بأنه لا بأس بإسناده، وأن الهيثم بن حبيب وثقه ابن حبان، فتعقبه ابن حجر، بأن كلامه يُوهم أنه ليس في الإسناد من يُنظر في حاله إلا الهيثم، وليس كذلك، وأن بإسناده كل البأس.

---

(١) ابن حجر، "الأمالي المطلقة" ٢٢، ٢٣، مجلس (٧٦).

(٢) عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، "الترغيب والترهيب"، تحقيق: مصطفى عمارة، (ط٣، بيروت، دار إحياء التراث، ١٣٨٨هـ)، ٢: ١١٤.

الدراسة:

ويتضح المقام بترجمة رواة الإسناد الأربعة الذين اعترض ابن حجر على المنذري بسببهم:

١- ليث بن أبي سُليم[(١)]: ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وابن معين، ووابن عيينة، والجوزجاني، ويعقوب بن أبي شيبة، ووصف حديثه بالاضطراب: أحمد ابن حنبل، وأبو حاتم وأبو زرعة أيضًا، وقال البزار: أصابة اختلاط، فاضطرب حديثه، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا، وإلا فلا نعلم أحدًا تركه، وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره، فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم، قال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم، وقال الحاكم أبو عبد الله: مجمع على سوء حفظه، وأما عثمان بن أبي شيبة فقال: صدوق، ولكن ليس بحجة، ونقل الترمذي في العلل الكبير[(٢)] عن البخاري قوله: صدوق، وقال مرة: صدوق إلا أنه يغلط.

والذي يترجح بلا شك هو أنه ضعيف، قال ابن عدي: مع ضعفه يُكتب حديثه، وقال الذهبي: بعض الأئمة يُحسن لليث، ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن، بل عداده في مرتبة الضعيف المقارب، فيروى في الشواهد والاعتبار، وفي الرغائب والفضائل، أما الواجبات فلا".

---

(١) تنظر ترجمته: ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٧: ١٧٧، العقيلي، "الضعفاء"، ٤: ١١٨٦، ابن عدي، "الكامل"، ٦: ٨٧-٨٩، ابن حبان، "المجروحين"، ٢: ٢٣٧، الذهبي، "السير"، ٦: ١٧٩- ١٨٤، ابن حجر، "التهذيب"، ٨: ٤٦٥- ٤٦٨.

(٢) محمد بن عيسى الترمذي، "علل الترمذي الكبير"، رتبه على كتاب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، ومحمود محمد خليل، (ط١، القاهرة، المكتبة الإسلامية، عمان، الدر العثمانية، ١٤٢٨هـ)، ٣١٥، ٤١٨.

٢- حمزة بن حبيب، الزيات، أحد القراء[١]: وثقه أحمد بن حنبل، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن سعد: صدوق، وقال الساجي: صدوق، سيئ الحفظ، ليس بمتقن في الحديث.

والذي يترجح أنه حسن الحديث، ومن تكلم فيه فغالب ذلك متوجه إلى قراءته، وقد استقر العمل على قبولها، كما يقوله الذهبي، أما في الحديث فهو صدوق، قال الذهبي: "وحديثه لا ينحط عن رتبة الحسن"[٢]، وقال ابن حجر: صدوق، ربما وهم[٣].

٣- سلَّام الطويل[٤]: هو ابن سلم، ويقال: سليم، المدائني الخرساني، قال البخاري وأبو حاتم: تركوه، وقال أبو نعيم والنسائي وابن خراش: متروك، وقال ابن خراش مرة: كذاب، وقال أبو القاسم البغوي: ضعيف الحديث جدًا، وقال الجوزجاني والنسائي-مرة- ليس بثقة، زاد النسائي: ولا يكتب حديثه، وقال أحمد بن حنبل: روى أحاديث منكرة، وقال ابن معين: له أحاديث منكرة، وقال مرة: ليس بشيء، وقال ابن عدي: لا يتابع على حديثه، وقال ابن حبان: روى عن الثقات الموضوعات، كأنه كان المتعمد لها، وقال ابن المديني وأبو زرعة والعجلي: ضعيف.

---

(١) تنظر ترجمته: ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٣: ٢٠٩، الذهبي، "السير"، ٧: ٩٢، محمد بن أحمد الذهبي، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، (ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٩٩٥م)، ٢: ٣٧٧.

(٢) الذهبي، "السير"، ٧: ٩٢.

(٣) ابن حجر، "التقريب"، (١٥١٨).

(٤) تنظر ترجمته: أحمد بن عبد الله الأصبهاني أبو نعيم"، "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء"، (مصر، دار السعادة، ١٣٩٤هـ)، ٤: ٣٣٥، ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٤: ٢٦٠، العقيلي، "الضعفاء"، ٢: ٥٢٩، ابن عدي، "الكامل"، ٣: ٢٩٩، الذهبي، "الميزان"، ٣: ٢٥٢، ابن حجر، "التهذيب"، ٤: ٢٤٧.

والذي يترجح من خلال الترجمة بلا مراء: أنه متروك الحديث؛ لإمامة من قال ذلك، وتعددهم، ويحمل من وصفه بالضعف، على الضعف المطلق= الضعف الشديد، ولخص القول فيه ابن حجر فقال: "متروك"، والعلم عند الله.

٤- الهيثم بن حبيب، شيخ لمحمد بن زريق، شيخ الطبراني: قال الذهبي: روى عن سفيان بن عيينة خبرًا باطلًا في المهدي، هو المتهم به[١]، وأشار ابن حجر في استدراكه أن ابن حبان ذكره في الثقات، والذي فيه هو الهيثم بن حبيب الصيرفي[٢]، شخص آخر، ليس هو الذي معنا، وقد فرق بينهما الحافظ في تهذيب التهذيب[٣]، وعليه فإنه في مرتبة المتروك، والله أعلم.

ومما سبق من ترجمة رواة سند الحديث **يظهر جليًا صحة ما ذهب إليه ابن حجر في استدراكه على المنذري**، وأن سند الحديث فيه ثلاثة من الرواة الضعفاء (ليث بن أبي سليم، وسلام الطويل، والهيثم بن حبيب)، والأخيران ضعفهما شديد، وبهذا يكون سند الحديث ضعيف جدًا، وليس كما قال المنذري -والعلم عند الله.

الاستدراك (١٧)-٢:

قال ابن حجر[٤]: [...قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي حُمَيْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "**أَنْبِئُونِي بِأَفْضَلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ إِيمَانًا**. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْمَلَائِكَةُ، قَالَ: **هُمْ كَذلِكَ، وَيَحِقُّ لَهُمْ ذَلِكَ... بَلْ غَيْرُهُمْ**"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَنْ هُمْ ؟ قَالَ: "**أَقْوَامٌ فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ، يَأْتُونَ من بعدِي، يومنون بِي، وَلَمْ يَرَوْنِي، وَيصَدِّقُونَ بِي، وَلَمْ يَرَوْنِي، يَجِدُونَ الْوَرَقَ الْمُعَلَّقَ فَيَعْمَلُونَ بِمَا**

(١) الذهبي، "الميزان"، ٧: ١٠٦.
(٢) ابن حبان، "الثقات"، ٧: ٥٧٦.
(٣) ابن حجر، "التهذيب"، ٤: ٢٤٧.
(٤) ابن حجر، "الأمالي المطلقة"، ٣٧، ٣٨، المجلس (٨١).

فِيهِ، فَهَؤُلَاءِ أَفْضَلُ أهل الْإِيمَان إِيمَانًا"،.... أخرجه البزار عن محمد بن المينى عن محمد بن أبي عدي وأبي عامر العقدي كلاهما عن محمد بن أبي حميد،..... وأخرج الحاكم الحديث.. من طريق أبي عامر، وقال: صحيح الإسناد، وغلط؛ لأجل محمد بن أبي حميد].

موضوع الاستدراك:

صحح الحاكم سند الحديث(١)، فغلَّطه ابن حجر لأجل محمد بن أبي حميد.

الدراسة:

يتبين الأمر بترجمة الراوي، محمد بن أبي حميد(٢):

محمد بن أبي حميد، واسمه إبراهيم الأنصاري الزرقي، أبو إبراهيم المدني يلقب حماد، ضعفه، ابن معين، وأبو زرعة، وأبو داود، والدارقطني، وابن حبان، وقال أحمد: أحاديثه مناكير، وقال مرة: ليس بالقوي، وقال البخاري، والساجي، –وابن معين مرة–: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الجوزجاني: واهي الحديث، ضعيف، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، يروي عن الثقات المناكير، وقال ابن عدي: ضعفه بيّن على ما يرويه، وحديثه مقارب، وهو مع ضعفه يُكتب حديثه، وقال أحمد بن صالح: ثقة، لا شك فيه، حسن الحديث.

والذي يترجح من محصل أقوالهم، هو: ضعف الراوي، ولا عبرة بتحسين أحمد بن صالح لحديثه في مقابل جمهور النقاد، وقد لخص القول فيه ابن عدي

---

(١) الحاكم، "مستدرك الحاكم"، ٤: ٩٦ (٦٩٩٣).

(٢) تنظر ترجمته: أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله"، تحقيق: وصي الله عباس، (ط٣، الرياض، دار الخاني، ١٤٢٢هـ)، (٢٨١١، (٣١٥٩)؛ محمد بن إسماعيل البخاري، "التاريخ الكبير"، مراقبة محمد خان، (دائرة المعارف العثمانية)، ١: ٧٠؛ ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٣: ١٣٥، العقيلي، "الضعفاء"، ٤: ١٢٢٢ (١٦١٨)، ابن حبان، "المجروحين"، ٢: ٢٨٢، ابن حجر، "التهذيب"، ٩: ١١٦.

فقال: ضعفه بيّن على ما يرويه، وحديثه مقارب، وهو مع ضعفه يُكتب حديثه، وقال الذهبي: ضعفوه.

ومما سبق يتبين صواب ما استدركه ابن حجر على الحاكم في تصحيح سند الحديث –والعلم عند الله.

الخاتمة

الحمد لله الذي منَّ عليَّ تفضلًا منه وكرمًا؛ فأنجزت هذا البحث، وهأنذا، أسطر **أهم نتائجه:**

١- كتاب الأمالي المطلقة للحافظ ابن حجر مليء بأنواع علوم الحديث التطبيقية.

٢- سعة اطّلاع الحافظ ابن حجر، وتمكنه من علوم الحديث رواية، ودراية.

٣- احتوى هذا البحث على (١٧) استدراكًا للحافظ على غيره من العلماء.

٤- ظهور صواب ما استدركه في (١٦) موضعًا، بينما ترجح قول غيره في موضع واحد، وهو الاستدراك رقم (١٥).

٥- الموضوعات التي استدركها الحافظ، تتعلق بقضايا التفرد، وتعيين الراوي، والحكم عليه، وروايته للحديث من وجهين، وضبط الأسماء، والسقط في السند، ورواية الحديث بالمعنى، وترجيح رواية على أخرى، والحكم على الحديث.

٦- العلماء الذين استدرك عليهم الحافظ ابن حجر هم: أبو داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، البزار (ت٢٩٢هـ)، العقيلي (ت٣٢٢هـ)، ابن حبان (ت٣٥٤هـ)، الطبراني (ت٣٦٠هـ)، أبو الفتح الأزدي (ت٣٧٤هـ)، الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، الحاكم (ت٤٠٥هـ)، ابن عبد البر (٤٦٣هـ)، ابن منده عبد الرحمن بن محمد (ت٤٧٠هـ)، المنذري (ت٦٥٦هـ)، ابن كثير (ت٧٧٤هـ)، وهذا الأخير أبهم اسمه في الأمالي، وصرح به في كتبه الأخرى.

٧- العبارات والألفاظ التي استخدمها الحافظ ابن حجر للدلالة على الاستدراك هي: "زعم"، "والذي يظهر"، "وليست هذه بعلة قادحة"، "وليس كذلك"، "..مردود"، "وهو وَهْم"، "وغَلَطَ"، "أخطأ"، "شذ"، "لم ينفرد به، بل تابعه"، "فيه نظر"، "فيه تعقُّبٌ"، وأحيانًا بنفي القول.

وفي الختام **أوصي** بجمع استدراكات الحافظ ابن حجر من أماليه التي لم تقع تحت حدود هذا البحث من كتابه "الأمالي المطلقة"، ومن بقية كتبه، وخاصة الأمالي، والتخاريج؛ فإنها محل التطبيق لأنواع علوم الحديث.

وصلى الله، وسلم على نبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى أزواجه، وذريته.

فهرس المصادر والمراجع

١- آبادي محمد أبو الليث الخير، "**معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنفين فيه**"، (ط١، دار النفائس، ١٤٢٩هـ).

٢- ابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد،، "**العيال**"، تحقيق د. نجم عبد الرحمن خلف، (ط١، الدمام، دار ابن القيم، ١٤١٠هـ).

٣- ابن أبي حاتم الرازي عبد الرحمن بن محمد، "**تفسير ابن أبي حاتم**"، (ط٣، السعودية، مكتبة نزار عباس الباز، ١٤١٩هـ).

٤- ابن أبي حاتم الرازي عبد الرحمن بن محمد، "**الجرح والتعديل**"، (ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٢٧١هـ).

٥- ابن أبي حاتم الرازي عبد الرحمن بن محمد،، "**العلل**"، تحقيق فريق، تحت إشراف د. سعد الحميد، د. خالد الجريسي، (ط١، مطابع الحميضي ١٤٢٧هـ)

٦- ابن أبي شيبة أبو بكر، "**المصنف**"، تحقيق محمد عوامة، (ط١، جدة: دار القبلة، ١٤٢٧هـ).

٧- ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد أبو بكر، "**مصنف ابن أبي شيبة**"، تحقيق محمد عوامة، (ط١جدة، دار القبلة، ١٤٢٧هـ).

٨- ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك، "**السنة**"، تحقيق الألباني، (ط١، المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ).

٩- ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك، "**الآحاد والمثاني**"، تحقيق د. باسم الجوابرة، (ط١، الرياض، الراية، ١٤١١هـ).

١٠- ابن الأثير علي بن محمد الجزري،، "**أُسْد الغابة**"، (بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩هـ).

١١- ابن الأعرابي أحمد بن محمد، أبو سعيد، "**معجم ابن الأعرابي**"، تحقيق عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، (ط١، السعودية، دار ابن الجوزي،

١٤١٨هـ).
١٢- ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي، "**جامع المسانيد**"، تحقيق د. علي حسين البواب، (ط١، الرياض، الرشد، ١٤٢٦هـ).
١٣- ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو، "**علوم الحديث**"، تحقيق نور الدين عتر، (سوريا، دار الفكر، ١٤٠٦هـ).
١٤- ابن العماد عبد الحي بن أحمد، "**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**"، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، (ط١، بيروت، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ).
١٥- ابن بشْران عبد الملك بن محمد بن عبد الله، "**أمالي ابن بشران**، الجزء الثاني"، تحقيق أحمد بن سليمان، (ط١، الرياض، دار الوطن، ١٤٢٠هـ).
١٦- ابن حبان محمد البستي، "**الثقات**"، إشراف محمد عبد المعيد، (ط١، حيدر أباد الدكن الهند، ١٣٩٣هـ).
١٧- ابن حبان محمد البستي، "**المجروحين**"، تحقيق حمدي السلفي، (ط١، الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٠هـ).
١٨- ابن حبان محمد البستي، "**صحيح ابن حبان**"، ترتيب علاء الدين ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، (ط١، بيروت، موسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ).
١٩- ابن حجر أحمد العسقلاني، "**تقريب التهذيب**"، تحقيق: محمد عوامة، (ط١، سوريا، دار الرشيد، ١٤٠٦هـ).
٢٠- ابن حجر أحمد العسقلاني، "**تهذيب التهذيب**"، (ط١، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٤هـ).
٢١- ابن حجر أحمد العسقلاني، "**لسان الميزان**"، تحقيق دائرة المعارف، (ط٣، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ١٤٠٦هـ).
٢٢- ابن حجر أحمد بن علي، "**إنباء الغمر بأنباء العمر**"، تحقيق د حسن حبشي،(مصر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، عام:١٣٨٩هـ).

٢٣- ابن حجر أحمد بن علي، "**موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر**"، تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي، (ط٢، الرياض، الرشد، ١٤١٤هـ).

٢٤- ابن حجر أحمد بن علي، "**نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**"، تحقيق د. عبد الله الرحيلي، (ط٢، المدينة المنورة، ١٤٢٩هـ).

٢٥- ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، "**المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**"، تحقيق يوسف مرعشلي، (ط١، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٣هـ).

٢٦- ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، "**الأمالي المطلقة**"، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، (ط١، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤١٦هـ).

٢٧- ابن حجر أحمد بن علي، العسقلاني، "**إطراف المسنِد المعتلي بأطراف المسنَد الحنبلي**"، تحقيق د. زهير ناصر الناصر، (ط١، دمشق، دار ابن كثير، بيروت، دار الكلم الطيب، ١٤١٤هـ).

٢٨- ابن حجر أحمد بن علي، العسقلاني، "**الإصابة في تمييز الصحابة**"، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، (ط١، بيروت، الكتب العلمية، ١٤١٥هـ).

٢٩- ابن حنبل أحمد بن محمد، "فضائل الصحابة"، تحقيق د. وصي الله عباس، (ط١، بيروت، الرسالة، ١٤٠٣هـ).

٣٠- ابن حنبل أحمد بن محمد، "**العلل ومعرفة الرجال**، رواية عبد الله"، تحقيق وصي الله عباس، (ط٣، الرياض، دار الخاني، ١٤٢٢هـ).

٣١- ابن خزيمة محمد بن إسحاق، "**صحيح ابن خزيمة**"، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، (ط٣، المكتب الإسلامي، ١٤٢٤هـ).

٣٢- ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد، "**شرح علل الترمذي**"، تحقيق د. همام عبد الرحمن سعيد، (ط١، الأردن، مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ).

٣٣- ابن سعد محمد بن سعد بن منيع،، "**الطبقات الكبرى**"، تحقيق إحسان عباس، (ط١، بيروت، دار صادر، ١٩٦٨م).
٣٤- ابن طاهر محمد المقدسي، "**أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني**"، تحقيق جابر عبد الله السريع، (ط١، الرياض، التدمرية، ١٤٢٨هـ).
٣٥- ابن عبد البر يوسف بن عبد الله،،" **جامع بيان العلم وفضله**"، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، (ط١، السعودية، اب الجوزي، ١٤١٤هـ).
٣٦- ابن عبد البر يوسف بن عبد الله، أبو عمر،، "**الاستذكار**"، تحقيق سالم عطا ومحمد معوض، (ط١، بيروت، الكتب العلمية،١٤٢١هـ).
٣٧- ابن عبد البر يوسف بن عبد الله، أبو عمر،، "**الاستيعاب في معرفة الأصحاب**"، تحقيق علي البجاوي، (ط١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٢هـ).
٣٨- ابن عبد الحكم عبد الرحمن بن عبد الله، أبو القاسم المصري، "**فتوح مصر والمغرب**"، (مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٥هـ).
٣٩- ابن عدي عبد الله أبو أحمد الجرجاني، "**الكامل في ضعفاء الرجال**"، تحقيق يحيى غزاوي، (ط٣، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩هـ).
٤٠- ابن فهد محمد بن محمد، "**لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**"، (ضمن المجموع الذي ضم ذيول تذكرة الحفاظ للذهبي).
٤١- ابن قُطْلُوْبَغَا قاسم، "**الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة**"، تحقيق شادي محمد آل نعمان، (ط١، صنعاء، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٢هـ).
٤٢- ابن قطلوبغا قاسم السودوني، "**مسند عقبة بن عامر**"، كتاب الكتروني ضمن برنامج الشاملة
٤٣- ابن كثير إسماعيل بن عمر، "**تفسير القرآن العظيم**"، تحقيق سامي محمد سلامة، (ط٢، الرياض، دار طيبة، ١٤٢٠هـ).
٤٤- ابن كثير إسماعيل بن عمر، "**جامع المسانيد والسنن**"، تحقيق عبد الملك

ابن عبد الله الدهيش، (ط٢، بيروت، دار خضر، ١٤١٩هـ)..

٤٥- ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني، "**سنن ابن ماجه**"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط، القاهرة، دار الحديث).

٤٦- ابن ماكولا علي بن هبة الله بن جعفر، "**الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**"، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ).

٤٧- ابن مندة عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق،، "**الرد على من يقول "ألم" حرف**"، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، (ط١، الرياض، دار العاصمة، ١٤٠٩هـ).

٤٨- ابن منده محمد بن إسحاق أبو عبد الله، "**مجالس من أمالي أبي عبد الله بن منده**"، كتاب إلكتروني في المكتبة الشاملة

٤٩- أبو داود السجستاني سليمان بن الأشعث، "**سنن أبي داود**"، تحقيق شعيب الأرناؤوط، (ط١، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ).

٥٠- أبو ذر الهروي عبد بن أحمد، " ال**جزء من فوائد حديث: أبي ذر عبد بن أحمد الهروي**"، تحقيق أبو الحسن سمير بن حسين، (ط١، الرياض، الرشد، ١٤١٨هـ).

٥١- أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، "**حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**"، (مصر، دار السعادة، ١٣٩٤هـ).

٥٢- أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، "**معرفة الصحابة**"، تحقيق عادل عزازي، (ط١، الرياض، دار الوطن، ١٤١٩هـ).

٥٣- أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى الموصلي، "**مسند أبي يعلى**، تحقيق حسين سليم أسد، (ط١، دمشق، دار المأمون، ١٤٠٤هـ).

٥٤- أبو يعلى الفراء محمد بن الحسين القاضي، "**جزء فيه ستة مجالس من**

أمالي القاضي أبي يعلى الفراء"، تحقيق محمد ناصر العجمي، (ط١، دار البشائر، ٢٠٠٤م).

٥٥- أحمد بن حنبل الشيباني، "**مسند أحمد**"، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، (ط١، بيروت: موسسة الرسالة، ١٤٢١هـ).

٥٦- الأزدي محمد بن الحسين أبو الفتح، "**أسماء من يعرف بكنيته**"، تحقيق أبو عبد الرحمن إقبال، (ط١، الهند، الدار السلفية، ١٤١٠هـ).

٥٧- البزار أحمد بن عمرو، "**مسند الزار**"، تحقيق محفوظ الرحمن وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق، (ط١، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، مابين ١٩٨٨-٢٠٠٩م).

٥٨- البغوي الحسين بن مسعود، "**شرح السنة**"، تحقيق شعيب الأرناؤوط، (ط٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ).

٥٩- ابن أبي خيثمة أحمد أبو بكر، "**التاريخ الكبير= تاريخ ابن أبي خيثمة**"، تحقيق صلاح فتحي هلال، (ط١، القاهرة، الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ).

٦٠- البوصيري أحمد بن أبي بكر، "**مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**"، تحقيق محمد الكشناوي، (ط٢، بيروت، الدار العربية، ١٤٠٣هـ).

٦١- البيهقي أحمد بن الحسين، "**المدخل إلى علم السنن**"، تحقيق محمد عوامة، (ط١، القاهرة، دار اليسر، بيروت، دار المنهاج، ١٤٣٧هـ).

٦٢- البيهقي أحمد بن الحسين، "**شعب الإيمان**"، تحقيق د. عبد العلي عبد الحميد حامد (ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ).

٦٣- الترمذي محمد بن عيسى، "**علل الترمذي الكبير**"، رتبه على كتاب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق السيد صبحي السامرائي، ومحمود محمد خليل، (ط١، القاهرة، المكتبة الإسلامية، عمان، الدر العثمانية، ١٤٢٨هـ).

٦٤- ثعلب أحمد بن يحيى أبو العباس، "**شرح شعر زهير بن أبي سُلمى**"، تحقيق د. فخر الدين قباوة، (ط٣، دمشق، مكتبة هارون الرشيد، ١٤٢٨هـ).

٦٥- الجرجاني علي بن محمد، "**التعريفات**"، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ).
٦٦- الحاكم محمد بن عبد الله، "**مستدرك الحاكم**"، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ).
٦٧- الحربي إبراهيم بن إسحاق، "**غريب الحديث**"، تحقيق د.سليمان العايد، (ط١، مكة، جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ).
٦٨- الخطيب أحمد بن علي البغدادي، "**المتفق والمفترق**"، تحقيق د. محمد صادق، (ط١، دمشق، دار القادري، ١٤١٧هـ).
٦٩- الخطيب أحمد بن علي البغدادي، "**تاريخ بغداد**"، تحقيق بشار عواد، (ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ).
٧٠- الدارقطني علي بن عمر، "**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**"، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي، (ط١، الرياض، دار طيبة، ١٤٠٥هـ).
٧١- الدارقطني علي بن عمر، "**المؤتلف والمختلف**"، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، (ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ).
٧٢- الدولابي محمد بن أحمد، "**الكنى والأسماء**"، تحقيق أبو قتيبة نظر الفاريابي، (ط١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢١هـ).
٧٣- الذهبي محمد بن أحمد، "**الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**"، تحقيق محمد عوامة، (ط١، جدة، دار القبلة، ١٤١٣هـ).
٧٤- الذهبي محمد بن أحمد، "**سير أعلام النبلاء**"، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (ط٣، بيروت مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).
٧٥- الذهبي محمد بن أحمد، "**ميزان الاعتدال في نقد الرجال**"، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، (ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٩٩٥م).
٧٦- الذهبي محمد بن أحمد، "**من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث**"،

للذهبي، تحقيق: عبد الله الرحيلي، (ط١، ١٤٢٦هـ).
٧٧- الروياني محمد بن هارون، "**مسند الروياني**"، تحقيق أيمن علي، (ط١، القاهرة، مؤسسة قرطبة، ١٤١٦هـ).
٧٨- الزركلي خير الدين بن محمود، "**الأعلام**"، (ط١٥، دمشق، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م).
٧٩- الزيات أحمد وإبراهيم مصطفى و حامد عبد القادر ومحمد النجار، "**المعجم الوسيط**"،(ط١، القاهرة، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة).
٨٠- السخاوي محمد بن عبد الرحمن، "**الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**"، تحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، (ط١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٩هـ).
٨١- السخاوي محمد بن عبد الرحمن، "**الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**"، (ط١، بيروت، مكتبة الحياة، ١٤٠٠هـ).
٨٢- السريع محمد بن عبد الله، في بحث له بعنوان: **[كتب الأمالي الحديثية دراسة في المناهج والسمات، "الأمالي المطلقة" لابن حجر نموذجًا]** وهو منشور على موقع الألوكة.
٨٣- السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، " **جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير»**"، تحقيق مختار إبراهيم الهائج وآخرون، (ط٢، القاهرة، الأزهر الشريف، ١٤٢٦هـ).
٨٤- شاكر محمود عبد المنعم، "**ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتاب الإصابة**"، (ط/١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ).
٨٥- الشوكاني محمد بن علي، "**البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**"، (بيروت، دار المعرفة).
٨٦- الطبراني سليمان بن أحمد، "**الدعاء**"، تحقيق محمد سعيد البخاري، (ط١،

بيروت، دار البشائر، ١٤٠٧هـ).

٨٧- الطبراني سليمان بن أحمد، "**المعجم الأوسط**"، تحقيق طارق عوض الله، (ط١، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٥هـ).

٨٨- الطبراني سليمان بن أحمد، "**المعجم الصغير**"، تحقيق محمد شكور، (ط١، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ).

٨٩- الطبراني سليمان بن أحمد، "**المعجم الكبير الجزء الثالث عشر والرابع عشر**"، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي.

٩٠- الطبراني سليمان بن أحمد، "**المعجم الكبير**"، تحقيق حمدي السلفي، (ط٢، القاهرة، مكتبة ابن تيمية).

٩١- الطبري محمد بن جرير، " **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**"، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط١، دار هجر، ١٤٢٢هـ).

٩٢- الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر، "شرح مشكل الآثار"، تحقيق شعيب الأرناؤوط، (ط١، موسسة الرسالة، ١٤١٥هـ).

٩٣- الطيالسي سليمان بن داود، "**مسند الطيالسي**"، تحقيق د. محمد عبد المحسن التركي، (ط١، مصر، هجر، ١٤١٩هـ).

٩٤- العجلي أحمد بن عبد الله بن صالح، " **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**"، تحقيق عبد العليم البستوي، (ط١، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ).

٩٥- العقيلي محمد بن عمرو، "**الضعفاء**"، تحقيق حمدي السلفي، (ط١، الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٠هـ).

٩٦- الفسوي يعقوب بن سفيان، "**المعرفة والتاريخ**"، تحقيق د. أكرم ضياء العمري، (ط١٠، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ١٤١٠هـ).

٩٧- محمد بن إسماعيل البخاري، "**التاريخ الكبير**"، مراقبة محمد خان، (دائرة المعارف العثمانية).

٩٨- المقدسي محمد بن عبد الواحد أبو عبد الله ضياء الدين، في كتابه، "**الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما**"، تحقيق د. عبد الملك بن دهيش، (ط٣، بيروت، دار خضر، ١٤٢٠هـ).

٩٩- المنذري عبد العظيم بن عبد القوي، "**الترغيب والترهيب**"، تحقيق مصطفى عمارة، (ط٣، بيروت، دار إحياء التراث، ١٣٨٨هـ).

١٠٠- النسائي أحمد بن شعيب، "**السنن الكبرى**"، تحقيق حسن شلبي، (ط١، بيروت، الرسالة، ١٤٢١هـ).

١٠١- النيسابوري مسلم بن الحجاج، "**الكنى والأسماء**"، تحقيق د. عبد الرحيم القشقري، (ط١، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ).

١٠٢- الهيثمي علي بن أبي بكر، "**بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**"، تحقيق د. حسين الباكري، (ط١، المدينة، مركز خدمة السيرة والسنة النبوية، ١٤١٣هـ).